الفصل الرابع

الطلاق ، المحددات والآثار

مقدمة.

أولاً: الطلاق في الأديان السماوية.

ثانياً: الطلاق في القانون.

ثالثاً: معدلات انتشار ظاهرة الطلاق المبكر في الأسرة المصرية وعلاقتها بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع المصري منذ حقبة السبعينيات وحتى الفترة المعاصرة.

رابعاً: الأسباب الاجتماعية للطلاق.

خامساً: الآثار الاجتماعية للطلاق.

obeikandl.com

مقدمة:

يشهد العالم المعاصر تغيرات عميقة الجذور، فقد بدأ النظام العالمي يدخل مرحلة جديدة من تاريخه، ونعني على وجه التحديد نهاية عصر الحرب الباردة، وزوال النظام الثنائي القطبية وبداية عهد الأحادية، حيث تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على مجمل المسرح العالمي بحكم قوتها الاقتصادية وتفوقها التكنولوجي وتميزها العسكري. وانعكس ذلك على الأصعدة الاقتصادية والثقافية في صورة عولمة الاقتصاد والثقافة والقيم، وأخذ العالم يتحول إلى نظام عالمي جديد تسيطر عليه السوق الرأسمالية سيطرة كاملة من خلال آليات متعددة مثل المؤسسات المالية والدولية. واختزل دور الدولة في مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال إطلاق قوى السوق وتطورت شبكات الاتصال والمعلومات[291].

ومن هنا فقد ظهرت أهمية معالجة صراعات الأسرة من حيث بنائها ووظائفها ومشاكلها في العصر الحديث نتيجة عدة عوامل أهمها الثغرات التي تحدث في كثير من مجتمعات العالم بسبب التحول التدريجي أو السريع في نمط الحياة. الأمر الذي فرض أنماطاً جديدة من العلاقات داخل الوحدة الأسرية. وقد كان من نتيجة تلك التغيرات المصاحبة في الأدوار والمراكز ظهور بوادر التفكك ونشوء عديد من المشاكل الأسرية. كذلك ينظر العلماء إلى التفكك الأسري باعتباره أمراً متصلاً يحدث في المجتمع الكبير، ذلك أن اتجاهات وقيم ومعايير أعضاء الأسرة تعكس ما هو موجود في ثقافة المجتمع الكبير. كما أن التكنولوجية الحديثة غيرت في اتجاهات الأسرة وزادت الاتجاهات المستقلة وقد تحول اهتمام العلماء والباحثين إلى دراسة المشاكل الأسرية نظراً إلى ارتفاع معدل الطلاق والانفصال وانتشرت الأسرة التي

---

(291) سامية الخشاب: شاهد على الأسرة المصرية المعاصرة، في أحمد زايد، أحمد مجدي حجازي (محرري) الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة 7-8 مايو 2002، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2003، ص 35.

obeikandi.com

تعمل فيها المرأة وتصبح مستقلة. كذلك أخذت تواجه الأسرة مشاكل عديدة مثل غياب الأب والفقر والبؤس والهجر[292].

ثم أن هناك التحولات الجذرية في العلاقات الزواجية وظهور الاتجاه نحو التأكيد على نوعية العلاقة مع الشريك أكثر من التأكيد على أداء أدوار معينة. كما أن تزايد حالات الطلاق له أيضاً تأثيره على العلاقات داخل الأسرة. ففي إطار الوثيقة التي تفترض استمرار الحب الزوجي يتم فصل العلاقات على نحو مغاير .. ثم تنشأ علاقات جديدة بتصورات جديدة لا يفترض نجاحها مع الشريك الجديد. ثم إن ثمة تحول جذري يجب دراسته بعناية فيما يختص بالعلاقات الأسرية ألا وهو انفصال النساء عن ذلك المجال الخاص بالأسرة وهو يشبه انفصال الرجال عن حياتهم التقليدية في غضون الثورة الصناعية، وكان لذلك أثران أساسيان أولهما: أنه فتح المجال لإمكان وجود احتكاكات جديدة في إطار أوضاع جديدة للمرأة وكذلك للرجل وذلك يهدد بكشف مواطن الضعف في علاقة الزواج وثانيهما: أنه غير من طبيعة العلاقات الحميمة داخل إطار الكيان الأسري سواء للشريكين أنفسيهما أو لأطفالهما[293].

وقد تأثر المجتمع المصري بكل هذه التحولات العالمية الكبرى، فقد شهد تغيرات جوهرية في نظمه الاقتصادية والسياسية، وتحول من النظام السياسي المركزي إلى النظام التعددي الديموقراطي، وتحول النظام الاقتصادي القائم على سيطرة الدولة إلى فتح الباب أمام القطاع الخاص وتدعيم موجات الخصخصة التي هدفت إلى انسحاب الدولة من عديد من المجالات الإنتاجية وتصفية القطاع العام، بالإضافة إلى بروز دور مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها الجمعيات التطوعية وجمعيات رجال الأعمال[294].

ولقد أثرت كل هذه التحولات الكبرى سواء العالمية أو المحلية على الأسرة المصرية باعتبارها إحدى مؤسسات المجتمع، ولذلك كان من الطبيعي أن نرصد تلك التحولات

---

(292) سامية خضر صالح: دراسات سوسيولوجية معاصرة، مرجع سابق، ص 22: 23.
(293) المرجع السابق، ص 24.
(294) سامية الخشاب: شاهد على الأسرة المصرية المعاصرة، مرجع سابق، ص 35.

الاجتماعية والاقتصادية بغرض فهم مختلف الظروف التي أحاطت بها، وتتبع أثر هذه التحولات على مختلف أوجه التفاعل الاجتماعي وأنساق التماسك والتحلل داخل النظام الأسري، حيث تزايدت معدلات التفكك والطلاق بوجه عام، والطلاق المبكر بوجه خاص بين الأسر المصرية خلال العقود الأخيرة كانعكاس لتلك التغيرات العميقة التي أصابت الأسرة سواء في الوظيفة أو في البناء، وما يترتب عليها من تغير في أدوارها ووظائفها وهياكلها التنظيمية.

وهنا ينبغي الإشارة إلى نقطة هامة وهي أن المشكلة في نظرنا ليست في قدرة تلك التغيرات وبخاصة العولمة على تدمير القواعد الدينية التي تقوم عليها الأسرة، فالمسألة محسومة، وذلك لأن مظاهر العولمة لن تستطيع أن تبيح أو تحلل علاقات غير شرعية أو علاقات حرمها الدين. فالزواج نظام اجتماعي يتصل بنشاط الإنسان في المجتمع ويعكس مقومات الثقافة السائدة. وإنما خطر العولمة يكمن في قدرتها على التأثير على الصفات المرغوبة في الزوج أو الزوجة، وتغليب الصفات النفعية على الصفات الشخصية، كما يكمن أيضاً في قدرتها على تغيير وسائل اختيار الزوج والزوجة وإلغائها لدور الوسطاء التقليديين وضعف سلطة الأسرة على أولادها، والمراسيم التي تحيط بالزواج ابتداء من طقوس الخطوبة وحتى حفل الزواج ومقدار المهر، وقيامها بتسهيل الحراك الفكري والمهني والاقتصادي والمكاني لأعضاء الأسرة، وتأخيرها لسن الزواج، وتغييرها للمفهومات التي ترتبط بكيفية إعداد بيت الزوجية وكيفية المساهمة في نفقات المنزل، بالإضافة إلى قدرة العولمة على تحقيق أهدافها بتغيير بعض أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء، وتحول الأسرة من نظام اجتماعي وعلاقات تقوم على المودة والرحمة إلى علاقات باردة هشة، وتغيير التطلعات الوالدية في مجالات التعليم والعمل.

وفي ضوء ذلك تأتي أهمية هذا الفصل الذي تحاول الباحثة من خلاله التعرض لبعض النقاط الهامة التي تتعلق بظاهرة الطلاق المبكر أو الطلاق بين حديثي الزواج، حيث تبدأ بمناقشة مفهوم الطلاق في الأديان السماوية، وبخاصة في الشريعتين الإسلامية والمسيحية، ثم تعرض لمفهوم الطلاق في القانون ومواده الأساسية، ثم يتم

عرض بعض الإحصاءات التي من خلالها يمكن الوقوف على معدلات انتشار تلك الظاهرة في المجتمع المصري في السنوات الأخيرة ومناقشاتها في ضوء الأخذ ببعض السياسات، كالانفتاح الاقتصادي والعولمة، وأهم العوامل الاجتماعية المسببة لها، وأخيراً يتم عرض وتحليل الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى انتشار تلك الظاهرة سواء كانت عوامل فردية (ذاتية) أو مجتمعية تتعلق بالثقافة والمجتمع، بالإضافة إلى التعرض بالتحليل لتلك الآثار الاجتماعية المختلفة الناجمة عن الظاهرة موضوع الدراسة وتأثيرها على جميع أفراد الأسرة، وبخاصة الزوجة والأبناء باعتبار أنهم أكثر الفئات الاجتماعية تضرراً من وقوع الطلاق.

obeikandl.com

أولاً- الطلاق في الأديان السماوية:

1- الطلاق في الشريعة الإسلامية:

على الرغم من كون الطلاق في الإسلام أبغض الحلال، إلا أنه قد يتعين بذاته تماماً كما يعمد الطبيب إلى بتر عضو من الأعضاء لكي يشفي الجسد، وعلى ذلك فالطلاق تشريع استثنائي شرع للضرورة القصوى إن استحالت الحياة بين الزوجين ليبدأ كل منهما حياته من جديد، وصدق الله العظيم حيث قال: «**وإن يَتَفَرَّقا يُغْنِ اللَّهُ كُلاً مِّن سَعَتِهِ**».

ودليل مشروعية الطلاق هو قوله تعالى: «**لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً**» [سورة البقرة: الآية 236]، وقوله أيضاً: «**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ**» [سورة الطلاق: الآية 1]، وقوله أيضاً: «**الطَّلاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ**» [سورة البقرة: الآية 35][295].

ولفظ الطلاق قد يكون صريحاً وهو ما يقع به الطلاق دون حاجة إلى النية، كالطلاق والفراق والسراح، وقد يكون كناية، وهو الذي يحتاج معه إلى النية حتى يقع به الطلاق، ومثال ذلك (الحقي بأهلك)، (أنت محرمة)، (أمرك بيدك) [296].

أما عن تعريف الطلاق في عرف الفقهاء، فقد عرفه الأحناف بأنه "رفع قيد النكاح في الحال أو المآل بلفظ مخصوص"، وعرفه المالكية بأنه "إزالة عصمة الزوجة بصريح لفظ كناية ظاهرة أو بلفظ ما مع نية"، وعرفه الشافعية بأنه "حل قيد النكاح بلفظ طلاق ونحوه"، وعرفه الحنابله بأنه "حل قيد النكاح أو بعضه"، وعرفه الزيدية بأنه "قول مخصوص أو ما في معناه من شخص مخصوص يرتفع به النكاح أو ينثلم"، في حين عرفه الشيعة الأمامية بأنه "إزالة قيد النكاح بصيغة طالق وما شابهها

---

(295) عبلة الكحلاوي: قبس من هدي الشريعة في الزواج والطلاق والخلع، المجلة الجنائية القومية، المجلد 41، العدد الأول، مارس، 1998، ص 157.

(296) المرجع السابق، ص 157.

" [297].

وليس الفرق بين هذه التعريفات شاسعاً لاتفاقهم على أن الطلاق هو رفع قيد النكاح، والمراد برفع "القيد" رفع أحكامه وذلك بفك رابطة النكاح، والمراد بالقيد، ما يقيد عقد الزواج من ملك الاستمتاع أو حله والمراد بقولهم في "الحال أو المآل" أن رفع القيد قد يكون في الحال بالطلاق البائن، كما قد يكون في المآل بالطلاق الرجعي لأن زوال الملك فيه إنما يكون بعد انقضاء العدة [298].

والطلاق قسمان، بائن، ورجعي، والطلاق الرجعي هو الطلاق الذي لا ينتهي الزواج فيه إلا بانتهاء عدة المطلقة، فهو لا يزيل الملك ولا يزيل الحل ما دامت العدة قائمة، بل يكون للمطلق كل حقوق الزوج له أن يراجعها في أي وقت شاء سواء رضيت الزوجة أم لم ترضى[299].

أما الطلاق البائن فهو الذي ينهي الزواج بمجرد صدوره، فلا تحل المطلقة لمطلقها إلا بعقد ومهر جديدين سواء انتهت العدة أم لم تنته، ويكون الطلاق بائناً في أربعة أحوال:

1- إذا كان الطلاق قبل الدخول، لأنه يكون بغير عدة، وعليه فلا يمكن مراجعتها.

2- إذا كان الطلاق على مال، لأنه إذا كان افتداء لنفسها مما تقدمه من مال فلا يمكن أن يتحقق الافتداء مع ثبوت حق مراجعة الزوج لها في العدة.

3- إذا كان الطلاق هو المكمل للثلاث، لأنه يزيل الحل فلا يملك الرجل العقد عليها إلا بعد أن تتزوج زوجاً غيره ويطلقها وتنتهي عدتها منه.

4- الطلاق للتضرر بسبب الغيبه، والطلاق للضرر بسبب الأذى بالقول أو

---

(297) محمود محمد علي: الطلاق بين الإطلاق والتقييد في الشريعة الإسلامية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1978، ص 28.

(298) المرجع السابق، ص 29.

(299) عادل سركيس: الزواج والطلاق وتطور المجتمع، مرجع سابق، ص 139.

بالفعل بما لا يليق بالمرأة [300].

وقد يكون الطلاق بائن ببينونة صغرى حيث يمكن من استئناف الحياة الزوجية بعقد ومهر جديدين، وذلك إذا كان الطلاق قبل الدخول، أو إذا كان بلفظ يدل على البينونة، أو إذا كان الطلاق ببدل من الزوجة، وقد يكون الطلاق بائن ببينونة كبرى وهو الطلاق المكمل للثلاثة باتفاق الفقهاء[301].

هذا وللطلاق في الإسلام أنواع عدة هي: الطلاق المنجز، والطلاق المعلق، والطلاق بالافتداء "الخلع"، والايلاء، والظهار، وطلاق التوكيل والتمليك والتخيير.

والطلاق المنجز أو المعجل، هو ما تطلق به الزوجة في الحال، كقوله أنت طالق مثلاً فتطلق في الحال، أما الطلاق المعلق، فهو الذي يعلق إلى زمن مستقبل، أو وقوع صفة أو شرط [302].

والطلاق بالافتداء أو الخلع هو فراق الرجل زوجته بعوض يحصل عليه سواء أكان بلفظ الخلع أو بغيره من الألفاظ على خلاف حول كون الخلع طلاقاً أو فسخاً، وهو مأخوذ من خلع الثوب لأن المرأة تخلع عن زوجها كردائه لقوله تعالى: «**هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ**» [سورة البقرة الآية 187] [303].

أما الإيلاء فهو حلف الزوج أن لا يطأ زوجته مطلقاً أو مدة أربعة أشهر أو أكثر منها، والإيلاء عادة عربية قديمة قبل الإسلام، وكان الزوج يقسم على هذا بقصد الإضرار بزوجته، وكانت الزوجة بموجب هذا القسم تقضي عمرها كله غالباً معلقة لا هي زوجة ولا هي مطلقة، فجاء القرآن الكريم فهذب هذه العادة، إذ آمر الزوج بتسريح

---

(300) المرجع السابق، ص 138.

(301) عبلة الكحلاوي: قبس من هدي الشريعة في الزواج والطلاق والخلع، مرجع سابق، ص 160.

(302) أبو بكر جابر الجزائري: منهاج المسلم، مكتبة الدعوة الإسلامية، القاهرة، ط1، 1964، ص 450.

(303) عبلة الكحلاوي: قبس من هدي الشريعة في الزواج والطلاق والخلع، مرجع سابق، ص 161.

زوجته بعد أربعة أشهر مادامت الحياة الزوجية بينهما قد أصبحت مستحيلة [304].

في حين أن الظهار هو أن يقول المرء لزوجته أنت عليّ كظهر أمي، على أن الظهار لا يختص فقط بلفظ الأم، بل يكون بتشبيه الزوجة بكل محرمه عليه تحريماً مؤبداً كالبنت والجدة والأخت والعمة والخالة، إذ الكل في حكم الأم في الحرمة المؤبدة[305].

وأخيراً فإن الطلاق بالتوكيل هو أن يوكل الرجل المرأة على طلاقها، فلها أن تفعل ما وكلها عليه من طلقة واحدة أو أكثر، وأيضاً أن يوكل الرجل من يطلق امرأته، أو كتب إليها كتاباً يعلق لها فيه طلاقها، والوكالة جائزة شرعاً[306]، والطلاق بالتمليك هو أن يملكها أمر نفسها فيقول لها لقد ملكتك أمرك، فإذا قالت: إذاً أنا طالق، تطلقت طلقة واحدة رجعية[307]، والطلاق بالتخيير هو أن يقول الرجل لامرأته: اختاري أو خيرتك في مفارقتي أو البقاء معي، فإن اختارت الطلاق طلقت، وقد خير الرسول نساءه فاخترن عدم فراقه فلم يطلقن[308].

ويترتب على الطلاق في الشريعة الإسلامية العدة، والعدة في عرف الفقهاء هي المدة التي حددها الشارع للمرأة عند حصول الفرقة بينها وبين زوجها ويجب عليها أن تبقى بدون زواج حتى تنقضي هذه المدة، والعدة من الطلاق، فإن كان الطلاق قبل الدخول بالمرأة فلا عدة لها، وإن كان بعد الدخول والمسيس فعلى المطلقة عدة [309].

وقد حدد مدة العدة كل من القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، حيث توجد عدة أنواع للعدة، الأولى هي ثلاث قرؤ لمن تحيض، والثانية في وضع الحمل، متى تضع

---

(304) عبد الغفار إبراهيم صالح، الرجعه في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، مكتبة النهضة المصرية، ط1، 1979، ص 267.

(305) أبو بكر جابر الجزائري: منهاج المسلم، مرجع سابق، ص 455.

(306) المرجع السابق، ص 451.

(307) المرجع السابق، ص 451.

(308) محمد إسماعيل عيسوي: أركان الطلاق في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 35.

(309) محمد علي محجوب: الأحوال الشخصية في الفقه الإسلامي، نظام الأسرة، القسم الثاني، الطلاق، ط1، دار الحرية، القاهرة، بدون سنة، ص 109.

الحامل حملها، والثالثة ثلاثة أشهر لليآس والصغيرة، والرابعة عدة المتوفى عنها زوجها وهي أربعة أشهر وعشرة أيام، والخامسة عدة المختلعة وهي حيضة واحدة.

2- الطلاق في الشريعة المسيحية:

لا تقر الشريعة المسيحية إنهاء الزواج بالطلاق، لأنها ترى أن الزواج سر مقدس ينعقد بالصلاة، ويتدخل فيه رجل الدين الذي يعبر عن الإرادة الإلهية وإباحة انحلاله بإرادة الزوجين أو أحدهما فيه تغليب لهذه الإرادة على الإرادة الإلهية [310].

وقد رفضت الشريعة المسيحية الأخذ بحق الزوج في الطلاق بإرادته المنفردة، ولم تسمح بحل الرابطة الزوجية إلا بناء على حكم يصدر من الجهة المختصة بالتطليق التي يقدم إليها الطلب من أحد الزوجين بشرط استناده إلى أحد الأسباب التي تقرها القوانين الخاصة بكل طائفة[311].

وهناك نصوص كثيرة في أناجيل مختلفة نستخلص منها مدى رفض السيد المسيح عليه السلام لمبدأ الطلاق بالرغم من تحبيذه للزواج والترغيب فيه وتقديسه له وتشبيهه للزوجين بأنهما ليسا جسدين بل بزواجهما يصبحان جسداً واحداً، وكما أن الجسد الواحد يكون متكاملاً بجميع أعضاءه فإن الأسرة تكون متكاملة بوجود الأب والأم فيها متحابان ومتآلفان، ليكونا أسرة سليمة وسعيدة [312].

هذا وهناك فريق آخر يرى جواز انحلال الزواج، استناداً إلى ما ورد في إنجيل متى من إباحة انحلال الزواج في حالة الزنا، ويرى البعض أن ما نص عليه السيد المسيح عليه السلام من إباحة التطليق للزنا هو مثال لما يجوز أن تنحل رابطة الزوجية بسببه كلما ارتفع السبب الموجب للتطليق وارتقى من الخطورة إلى مرتبة خاصة، وأن السيد المسيح عليه السلام لم يكن مشرعاً وإنما كان يرسم حدود الكمال

---

(310) حلمي بطرس: أحكام الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين، القاهرة، 1956، ص 154.

(311) عادل سركيس: الزواج والطلاق وتطور المجتمع، مرجع سابق، ص 184.

(312) المرجع السابق، ص 185.

obeikandl.com

ويترك للناس علاقتهم تبعاً للظروف[313].

أما الزواج الكاثوليكي فيبطل بسبب قيام مانع من موانع الزواج أو عيب من عيوب الرضا، ولكن إذا تم الزواج الكاثوليكي وكان صحيحاً ومقرراً واكتمل بالدخول نشأت عنه رابطة مقدسة لا تنفصم عراها بأي سبب كان إلا بالموت، أو بإرادة بابا روما، وحيث أن هناك حالات تعرض للحياة الزوجية، وتجعل استمرار الزوجين في حياة مشتركة أمراً عسيراً فقد أباحوا افتراق الزوجين في المعيشة مؤقتاً أو على الدوام، دون حل الرابطة الزوجية وذلك في الحالات الآتية:

1- زنا أحد الزوجين.
2- انتماء أحد الزوجين إلى مذهب غير كاثوليكي.
3- سلوك أحد الزوجين سلوكاً مشيناً.
4- تعريض أحد الزوجين نفس الزوج الآخر أو جسده للخطر.
5- تصرف أحد الزوجين تصرفات قاسية تجعل المعيشة المشتركة صعبة.
6- هجر أحد الزوجين للزوج الآخر.
7- إصابة أحد الزوجين بمرض معد يخشى منه على سلامة الزوج الآخر[314].

وقد رأى علماء مذهب الأرثوذكس على العكس من ذلك جواز انحلال الزواج بالتطليق، الأمر الذي أدى إلى تحديد الأسباب المجيزة لذلك بقوله: "وإنما الزيجة ما عدا انحلالها بالموت تفسخ أيضاً بأسباب وضعية شرعية، بحيث لا يعتبر الفسخ شرعياً، ما لم ينظر السبب الموجب لدى الحاكم الشرعي المتصرف في ذلك ويوقع الحكم بالفسخ رسمياً بناء على ما ثبت من التحقيق" [315].

كما توسع هذا المذهب في بيان الأسباب المبيحة للتطليق، فأباح التفريق للعلل والأمراض وسوء السلوك والجنون والغيبة والحبس، وقد علل جواز التفريق

---

(313) المرجع السابق، ص 188.
(314) المرجع السابق، ص 189.
(315) الصابوني، مدى حرية الزوجين في الطلاق، مرجع سابق، ص 40.

بهذه الأسباب بأنها منافية للغرض الحقيقي من الزواج، لأن المقصد من الزيجة هو إيلاد الأولاد، وإطفاء الشهوة، والتعاون بين الزوجين[316].

أما المذهب البروتستانتي فقد تعددت كنائسه واستقلت كل منها عن الأخرى، مما أدى إلى وجود خلاف بينها على تحديد أسباب التطليق، فالبعض منها قد ذهب مذهب الكاثوليك في تحريم انحلال الحياة الزوجية لأي سبب، والبعض الآخر قد قصر التطليق على حالة الزنا لوجود ذلك في الكتاب المقدس، والبعض منها قد أضاف إلى سبب الزنا سبباً آخر وهو خروج أحد الزوجين عن دينه، لأنهم يرون أن من غير دينه المسيحي يعتبر ميتاً حكماً ومن مات حقيقة انفسخ نكاحه، وكذلك من مات حكماً قياساً عليه [317].

وأخيراً، مجمل ذلك أن الشريعة المسيحية لا تعطي الحق للزوجين في إنهاء علاقتهما الزوجية سواء بالإرادة المنفصلة أو باتفاقهما معاً، رغم استحكام النفور بينهما في كثير من الحالات، ورغم فصل القضاء المدني بين الزوجين. فللكنيسة وحدها الحق في إصدار هذا القرار وفقاً لما تمليه الشريعة المسيحية. ورغم هذا توجد حالات اتخذت قرار الانفصال دون اللجوء للكنيسة نتيجة استحالة العشرة بين الزوجين، خاصة تلك التي يكون العجز الجنسي سبباً أساسياً فيها [318].

ثانياً- الطلاق في القانون:

نالت العلاقة الزوجية حظاً وافراً في الشريعة الإسلامية، فجاءت آيات القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة مبينة أحكامها داعية للحفاظ عليها من أجل استقرار الأسرة التي تعد الدعامة الأساسية في بناء المجتمع، وإذا صلحت صلح المجتمع، وإذا فسدت فسد المجتمع، ومن هذا المنطلق فقد عنيت الشريعة الإسلامية ببيان الأصول التي تحكم

---

(316) المرجع السابق، ص 40.

(317) المرجع السابق، ص 42.

(318) علياء شكري: قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، دراسة للثبات والتغير الاجتماعي والثقافي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002، ص 179.

الروابط وتنظم العلاقة بين أفراد الأسرة، وخاصة الزوجية، ومنها قوله تعالى: «**واللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وحَفَدَةً ورَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ**»[319]. كما وصف الله سبحانه وتعالى عقد الزواج بأنه (ميثاق غليظ) لما له من قداسة توجب الالتزام بما شرع الله للزوجين من حقوق وواجبات على أساس من العدل والمودة والرحمة على نحو يكفل صالح أفراد الأسرة وذلك بقوله تعالى: «**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً**»[320]. ولما كانت المادة الثانية من الدستور المصري تنص على أن الإسلام هو دين الدولة، ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، لذلك جاءت نصوص الدستور المنظمة لشئون الأسرة المصرية مستمدة من أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية [321].

وفقاً لذلك فقد أعطى القانون للزوجة الحق في طلب التطليق في الأحوال التالية:

1- غياب الزوج أكثر من سنة.

2- الحكم بالسجن على الزوج أكثر من ثلاث سنوات، ويحق للزوجة طلب الطلاق بعد مرور سنة واحدة.

3- امتناع الزوج عن الإنفاق.

4- عدم التوافق اجتماعياً ونفسياً، وعليها في هذه الحالة إثبات الضرر.

5- إصابة الزوج بإحدى الأمراض المستعصية التي لا يمكن علاجها مثل "الجذام والجنون" بشرط عدم علمها بها قبل الزواج.

6- الضرر عموماً بحيث يتعذر معه دوام العشرة بين أمثال الزوجة من الناحية الاجتماعية والثقافية، مثل الزواج عليها بأخرى وسوء المعاملة، وعلى الزوجة إثبات الضرر.

---

(319) سورة النحل ، الآية 72.

(320) سورة الروم، الآية 21.

(321) أحمد وهدان: اتجاهات التغيير في تشريعات الأحوال الشخصية، دراسة في استخدام القانون لإحداث التغيير الاجتماعي، المجلة الجنائية القومية، المجلد الحادي والأربعون، العدد الأول، مارس، 1998، ص 77: 78.

obeikandi.com

7- العيوب الجنسية وعدم قدرة الزوج على الإنجاب[322].

كذلك أعطى القانون للمرأة الحق في طلب الطلاق أيضاً إذا ساءت العشرة بين الزوجين. وأثبتت المرأة هذه الإساءة كالضرب – أو السب، ولكن المجتمع المصري يرفض غالباً الإقرار لها بهذا الحق، إذ قد يرى البعض أنه إذا طلبت المرأة الطلاق من الرجل، ففي ذلك إهانة لكرامته وانتقاص من رجولته. ولابد أن يكون هو صاحب القرار في ذلك، وأن يسارع بتطليقها قبل إفصاحها عن ذلك بمعنى – "أن يرميها قبل أن ترمية"، غير أن وضع المرأة قد تغير الآن مقارنة بالزمن الماضي، من حيث معرفتها بحقوقها وكيفية المطالبة بها وذلك بعد التحاقها بالتعليم وخروجها للعمل، فلم تعد المرأة المستسلمة أو المرأة الضعيفة المقهورة التي تسمع وتجيب وتطيع الزوج الطاعة العمياء. كما أصبحت تقف الآن دون حرج تطالب بحقوقها بصوت مسموع، بل وتدافع للحصول عليها[323].

هذا وقد تدرج التشريع المصري في مراحل كثيرة، فلقد كان المذهب الحنفي وحده هو المذهب التشريعي الوحيد. وكان من نتيجة ذلك كثرة الشكاوي المتعددة وذلك لأن العمل بمذهب أبي حنيفة قد كشف عن مسائل ليس في الأخذ بها ما يتفق والعصر، فكان هذا سبباً مباشراً للجوء إلى مذهب الإمام مالك حيث استنبطت منه الأحكام الخاصة بقوانين الأحوال الشخصية[324].

وقد صدرت في مصر في الفترة من سنة 1920 حتى سنة 1985 مجموعة من القوانين التي تهتم بالأحوال الشخصية وأهم هذه القوانين هي:-

1- المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 1920 ، وقد صدر هذا القانون في ثلاثة عشر

---

(322) علياء شكري: قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، دراسة للثبات والتغير الاجتماعي والثقافي، مرجع سابق، ص 179 : 180.

(323) المرجع السابق، ص 181 : 182.

(324) عادل سركيس : الزواج في المجتمع المصري الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1985،
ص ص 64 - 65.

مادة وتضمنت أحكامه النفقة والتطليق لعدم الإنفاق والمفقود، وقد استمر العمل بهذا القانون حتى عدلت بعد أحكامه بالقانون رقم 25 لسنة 1929.

2- القرار بقانون رقم 25 لسنة 1929 الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية، وقد صدر هذا القانون في 25 مادة تضمنت أحكامه الطلاق والنسب والنفقة والعدة والمهر والحضانة والمفقود، وقد استمر العمل بهذا القانون حتى عدلت بعد مواده بمقتضى المرسوم بقانون رقم 44 لسنة 1979م.

3- القانون رقم 44 لسنة 1979 الذي صدر بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية للقوانين 25 لسنة 1920 ، 25 لسنة 1929 سواء بإعادة صياغة بعض المواد القانونية، أو إلغاء بعضها إلى جانب إضافة بعض المواد.

4- قانون 100 لسنة 1985 ، والذي صدر بعد إلغاء قانون 44 لسنة 1979، وهو لم يختلف عن هذا القانون في شيء إلا أنه قام بتعديل شكلي في صياغة بعض النصوص، وتغيير طفيف به، وإعادة صياغته بشكل جديد، وبأرقام جديدة بما يحقق المرونة في أداء بعض القوانين[325].

وسوف يتم التعرض بالتفصيل لقانون 100 لسنة 1985 ، وذلك لأن عرضه سوف يشمل العرض للقوانين الثلاثة السابقة عليه وهى قانون 1920 ، وقانون 1929، وأيضاً قانون 1979، حيث أن صياغة قانون 1985 لم تنفرد بنفسها، ولكنها كانت تحت مسمى القوانين السابقة على هذا الشكل:

1- القانون رقم 25 لسنة 1920 المعدل بالقانون رقم 100 لسنة 1985 خاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية :

مادة (1): تجب النفقة للزوجة على زوجها من تاريخ العقد الصحيح، إذا سلمت نفسها إليه ولو حكماً ، حتى لو كانت موسرة أو مختلفة معه في الدين ولا يمنع مرض الزوجة من استحقاقها للنفقة، وتشمل النفقة الغذاء والكساء والمسكن ومصاريف العلاج، وغير

---

(325) أحمد وهدان : اتجاهات التغيير في تشريعات الأحوال الشخصية، دراسة في استخدام القانون لإحداث التغيير الاجتماعي ، مرجع سابق، ص 78 : 79.

ذلك بما يقضي به الشرع، ولا يجب النفقة للزوجة إذا ارتدت ، أو امتنعت مختارة عن تسليم نفسها بدون حق أو اضطرت إلى ذلك بسبب ليس من قبل الزوج، أو خرجت بدون إذن زوجها، ولا يعتبر سبباً لسقوط نفقة الزوجية خروجها من الزوجية بدون إذن زوجها في الأحوال التي يباح فيها ذلك بحكم الشرع مما ورد به نص أو جرى به عرف، أو قضت به ضرورة، ولا خروجها للعمل المشروع ما لم يظهر أن استعمالها لهذا الحق المشروط مشوب بإساءة استعمال الحق ، أو مناف لمصلحة الأسرة وطلب منها الزوج الامتناع عنه ، ولا يقبل من الزوج التمسك بالمقاصة بين نفقة الزوجية وبين دين له عليها إلا فيما يزيد على ما يفي بحاجاتها الضرورية، ويكون لدين نفقة الزوجة امتياز على جميع أموال الزوج، ويتقدم في مرتبته على ديون النفقة الأخرى.

مادة (2): المطلقة التي تستحق النفقة تعتبر نفقتها ديناً كما في المادة السابقة من تاريخ الطلاق.

مادة (3): ألغيت بالقانون رقم 25 لسنة 1929 ، والقانون الجديد لم يضع بدلاً منها مادة أخرى واكتفى بالمادة رقم (1) الخاصة بالنفقة إذ أنها قد شملت كل ما يختص بالنفقة.

مادة (4): إذا امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته، وكان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله ، وإن لم يكن له مال ظاهر ولم يقل أنه معسر أو موسر، ولكن أصر على عدم الإنفاق طلق عليه القاضي في الحال، وإن ادعى العجز فإن لم يثبته طلق عليه حالاً ، وإن أثبته أمهله مدة لا تزيد على شهر ، فإن لم ينفذ طلق عليه بعد ذلك.

مادة (5): إذا كان الزوج غائباً غيبة قريبة، وكان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله، وإن لم يكن له مال ظاهر أعذر إليه القاضي بالطرق المعروفة وضرب له أجلاً ، فإن لم يرسل ما تنفق منه زوجته على نفسها أو لم يحضر للإنفاق عليها طلق عليه القاضي بعد مضى الأجل ، وإن كان بعيد الغيبة لا يسهل الوصول إليه، أو كان مجهول المحل أو كان مفقوداً، وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة طلق عليه القاضي.

مادة (6): تطليق القاضي لعدم الإنفاق يقع رجعياً ، وللزوج أن يراجع زوجته إذا ثبت إيساره، واستعد للإنفاق في أثناء العدة، فإن لم يثبت إيسار ولم يستعد للإنفاق لم تصح الرجعة.

مادة (7): تم إلغائها بالقانون رقم 25 لسنة 1929.

مادة (8): إذا جاء المفقود أو لم يجيء وتبين أنه حي فزوجته له، ما لم يتمتع الثاني بها غير عالم بحياة الأول، فإن تمتع بها الثاني غير عالم بحياته كانت للثاني ما لم يكن عقده في عدة وفاة الأول.

مادة (9): للزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها إذا وجدت به عيباً مستحكماً لا يمكن البرء منه أو يمكن بعد زمن طويل ولا يمكنها المقام معه إلا بضرر، كالجنون والجذام والبرص سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به أم حدث بعد العقد ولم ترضى به ، فإن تزوجته عالمة بالعيب أو حدث العيب بعد العقد ورضيت به فلا يجوز التفريق.

مادة (10): الفرقة بالعيب طلاق بائن.

مادة (11): يتم الاستعانة بأهل الخبرة في العيوب التي يطلب فسخ الزواج من أجلها.

مادة (12): تم إلغائها بالقانون رقم 25 لسنة 1929.

مادة (13): يسرى العمل بهذا القانون ابتداء من تاريخ نشره، وقد صدر في 25 شوال
سنة 1738، 15 يوليو عام 1920 [(326)].

2- القانون رقم 25 لسنة 1929 المعدل بالقانون رقم 100 لسنة 1985 خاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية :

---

(326) حلمي عبد العظيم حسن: الأحوال الشخصية للمسلمين طبقاً لأحدث التعديلات أخذاً من مذكرة إيضاحية لمجلس الوزراء للقانون رقم 25 لسنة 1929، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1987، ص 1 : 2.

مادة (1): لا يقع طلاق السكران والمكره.

مادة (2): لا يقع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل شئ أو تركه لاغير.

مادة (3): الطلاق المقترن بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة.

مادة (4): كنايات الطلاق وهى ما تحتمل الطلاق وغيره، لا يقع بها الطلاق إلا بالنية.

مادة (5): كل طلاق يقع رجعياً إلا المكمل للثلاث، والطلاق قبل الدخول، والطلاق على مال، وما نص على كونه بائناً في القانون رقم 25 لسنة م1920 .

مادة (5 مكرر): على المطلق أن يوثق إشهاد طلاقه لدى الموثق المختص خلال ثلاثين يوماً من إيقاع الطلاق، وتعتبر الزوجة عالمة بالطلاق بحضورها توثيقه، فإذا لم تحضر كان على الموثق إعلان إيقاع الطلاق لشخصها على يد محضر، وتترتب آثار الطلاق من تاريخ إيقاعه إلا إذا أخفاه الزوج عن الزوجة فلا تترتب آثاره من حيث الميراث والحقوق المالية الأخرى إلا من تاريخ علمها به.

مادة (6): إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالها يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق وحينئذ يطلقها القاضي طلقة بائنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما ، وإذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر بعث القاضي حكمين على الوجه المبين بالمواد 7 ، 8 ، 9 ، 10 .

مادة (7): يشترط في الحكمين أن يكونا عدلين من أهل الزوجين إن أمكن، وإلا فمن غيرهم ممن لهم خبرة بحالهما وقدرة على الإصلاح بينهما.

مادة (8): يشتمل قرار بعث الحكمين على تاريخ بدء وانتهاء مأموريتهما على ألا تتجاوز مدة ستة أشهر وتخطر المحكمة الحكمين والخصم بذلك وعليها تحليف كل من الحكمين اليمين بأن يقوم بمهمته بعدل وأمانة. كما يجوز للمحكمة أن تعطي للحكمين مهلة أخرى مرة واحدة لا تزيد على ثلاثة أشهر فإن لم يقدما تقريرهما اعتبرتهما المحكمة غير متفقين.

مادة (9): لا يؤثر في سير عمل الحكمين امتناع أحد الزوجين عن حضور

مجلس التحكيم متى تم إخطاره، وعلى الحكمين أن يتعرفا على أسباب الشقاق بين الزوجين ويبذلان جهدهما في الإصلاح بينهما على أية طريقة ممكنة.

مادة (10): إذا عجز الحكمان عن الإصلاح، وكانت الإساءة كلها من جانب الزوج اقترح الحكمان التطليق بطلقة بائنة دون مساس بشيء من حقوق الزوجة المترتبة على الزواج والطلاق ، وإذا كانت الإساءة كلها من جانب الزوجة اقترحا التطليق نظير بدل مناسب يقدرانه تلتزم به الزوجة، وإذا كانت الإساءة مشتركة اقترحا التطليق دون بدل أو ببدل يتناسب مع نسبة الإساءة، وإن ُجهل الحال فلم يعرف السيئ منهما اقترح الحكمان تطليقاً دون بدل.

مادة (11): على الحكمين أن يرفعا تقريرهما إلى المحكمة مشتملاً على الأسباب التي بني عليها فإن لم يتفقا بعثتها مع ثالث له خبرة بالحال، وقدرة على الإصلاح وحلفته اليمين، وإذا اختلفوا سارت المحكمة في الإثبات ، وإذا عجزت المحكمة عن التوفيق بين الزوجين وتبين لها استحالة العشرة بينهما وأصرت الزوجة على الطلاق قضت المحكمة بالتطليق بينهما بطلقة بائنة مع إسقاط حقوق الزوجة المالية كلها أو بعضها وإلزامها بالتعويض المناسب إن كان لذلك كله مقتضى.

مادة (11مكرر): على الزوج أن يقر في وثيقة الزواج بحالته الاجتماعية ، فإذا كان متزوجاً فعليه أن يبين في الإقرار اسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته ومحل إقامتهن ، وعلى الموثق إخطارهن بالزواج الجديد بكتاب مسجل مقروناً بعلم الوصول، ويجوز للزوجة التي يتزوج عليها زوجها أن تطلب الطلاق منه إذا لحقها ضرر مادي أو معنوي يتعذر معه دوام العشرة، ولو لم تكن قد اشترطت عليه في العقد ألا يتزوج عليها، وإذا كانت الزوجة الجديدة لم تعلم أنه متزوج بسواها ثم ظهر أنه متزوج فلها أن تطلب التطليق كذلك.

مادة (11مكرر ثانياً): إذا امتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقة الزوجة من تاريخ الامتناع ، وتعتبر ممتنعة دون حق إذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوى الزوج إياها للعودة بإعلان على يد محضر لشخصها ، أو من ينوب عنها، وللزوجة الاعتراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا

الإعلان ، وعليها أن تبين في صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التي تستند إليها في امتناعها عن طاعته وإلا حكم بعدم قبول اعتراضها ، وعلى المحكمة عند نظر الاعتراض التدخل لإنهاء النزاع بين الزوجين، فإذا ظهر لها أن الخلاف مستحكم وطلبت الزوجة التطليق اتخذت المحكمة إجراءات التحكيم الموضحة في المواد من 7 إلى 11 من هذا القانون.

مادة (12): إذا غاب الزوج سنة فأكثر بلا عذر مقبول، جاز لزوجته أن تطلب إلى القاضي تطليقها بائناً ، إذا تضررت من بعده عنها ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه.

مادة (13): إن أمكن وصول الرسائل إلى الغائب ضرب له القاضي أجلاً ، وأعذر إليه بأن يطلقها عليه إن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها ، فإذا انقضى الأجل ولم يفعل ولم يبد عذراً مقبولاً فرق القاضي بينهما بتطليقة بائنة، وإن لم يمكن وصول الرسائل إلى الغائب طلقها القاضي عليه بلا أعذار وضرب أجل.

مادة (14): لزوجة المحبوس المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنين فأكثر أن تطلب إلى القاضي بعد مضي سنة من حبسه التطليق عليه بائناً للضرر، ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه.

مادة (15): لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقي بينها وبين زوجها من حين العقد ولا لولد زوجة أتت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا أتت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة.

مادة (16): تقدر نفقة الزوجة بحسب حال الزوج وقت استحقاقها يسراً أو عسراً على ألا تقل النفقة في حالة العسر عن القدر الذي يفي بحاجاتها الضرورية، وعلى القاضي في حالة قيام سبب استحقاق النفقة وتوفر شروطه أن يفرض للزوجة ولصغارها منه في مدى أسبوعين على الأكثر من تاريخ رفع الدعوى نفقة مؤقتة بحكم غير مسبب واجب النفاذ فوراً إلى حين الحكم بالنفقة بحكم واجب النفاذ.

مادة (17): لا تسمع الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق كما

obeikandi.com

أنه لا تسمع عند الإنكار دعوى الإرث بسبب الزوجية لمطلقة توفي زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق.

مادة (18): لا يجوز تنفيذ حكم بنفقة صادرة بعد العمل بهذا القانون لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق ولا يجوز تنفيذ حكم صادر قبل العمل بهذا القانون لمدة بعد صدوره إلا بمقدار ما يكمل سنة من تاريخ الطلاق.

مادة (18مكرر): الزوجة المدخول بها في زواج صحيح إذا طلقها زوجها دون رضاها ولا بسبب من قبلها تستحق فوق نفقة عدتها متعة تقدر بنفقة سنتين على الأقل، ويجوز أن يرخص للمطلق بسداد هذه المتعة على أقساط.

مادة (18 مكرر ثانياً): تستمر نفقة الأولاد على أبيهم إلى أن تتزوج البنت أو تكسب ما يكفي نفقتها، وإلى أن يتم الإبن الخامسة عشر من عمره ، قادراً على الكسب المناسب، فإن أتمها عاجزاً عن الكسب لآفة بدنية أو عقلية، أو بسبب طلب العلم، أو بسبب عدم تيسر هذا المكسب استمرت نفقته على أبيه ، ويلتزم الأب بنفقة أولاده بقدر يساره مما يكفل للأولاد العيش في المستوى اللائق بأمثالهم، وتستحق نفقة الأولاد على أبيهم من تاريخ امتناعه عن الإنفاق عليهم.

مادة (18 مكرر ثالثاً): على الزوج المطلق أن يهيئ لصغاره من مطلقته ولحاضنتهم المسكن المستقل المناسب، فإذا لم يفعل خلال مدة العدة، استمروا في شغل مسكن الزوجية المؤجر دون المطلق مدة الحضانة، وإذا هيأ لهم المسكن المستقل المناسب بعد انقضاء مدة العدة يخير القاضي الحاضنة بين الاستقلال بمسكن الزوجية وبين أن يقدر لها أجر مسكن مناسب للمحضونين ولها ، فإذا انتهت مدة الحضانة فللمطلق أن يعود للمسكن مع أولاده إذا كان من حقه ابتداء الاحتفاظ به قانوناً.

مادة (19): إذا اختلف الزوجان في مقدار المهر فالبينة على الزوجة فإن عجزت كان القول للزوج بيمينه إلا إذا ادعى مالاً يصح أن يكون مهراً لمثلها عرفاً فيحكم مهر المثل، وكذلك الحكم عند الاختلاف بين أحد الزوجين وورثة الآخر أو بين ورثتهما.

مادة (20): ينتهي حق حضانة النساء ببلوغ الصغير سن العاشرة وبلوغ الصغيرة سن اثنتى عشر سنة ، ويجوز للقاضي بعد هذه السن إبقاء الصغير حتى سن

الخامسة عشرة والصغيرة حتى تتزوج في يد الحاضنة دون أجر حضانة إذا تبين أن المصلحة تقتضي ذلك، ولكل من الأبوين الحق في رؤية الصغير أو الصغيرة، وللأجداد مثل ذلك عند عدم وجود الأبوين ، وإذا تعذر تنظيم الرؤية اتفاقاً نظمها القاضي على أن تتم في مكان لا يضر بالصغير أو الصغيرة نفسياً ، ولا ينفذ حكم الرؤية قهراً ، ولكن إذا امتنع من بيده الصغير عن تنفيذ الحكم بغير عذر أنذره القاضي، فإن تكرر منه ذلك جاز للقاضي بحكم واجب النفاذ نقل الحضانة مؤقتاً إلى من يليه من أصحاب الحق فيها لمدة يقدرها.

مادة (21): يحكم بموت المفقود الذي يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنين من تاريخ فقده وأما في جميع الأحوال الأخرى فيفوض أمر المدة التي يحكم بموت المفقود بعدها إلى القاضي ، وذلك كله بعد التحري عنه بجميع الطرق الممكنة الموصلة إلى معرفة إن كان المفقود حياً أو ميتاً.

مادة (22): بعد الحكم بموت المفقود بالصفة المبينة في المادة السابقة تعتد زوجته عدة الوفاة وتقسم تركته بين ورثته الموجودين وقت الحكم.

مادة (23): المقصود بالسنة في المواد من (12 – 18) هي السنة التي عدد أيامها 365 يوماً.

مادة (23 مكرر): يعاقب المطلق بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا خالف أياً من الأحكام المنصوص عليها في المادة (5 مكرر) من هذا القانون ، ويعاقب الزوج بالعقوبة ذاتها إذا أدلى للموثق ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية أو محال إقامة زوجته أو زوجاته أو مطلقته على خلاف ما هو مقرر في المادة (11 مكرر). كما يعاقب الموثق بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً إذا أخل بأي من الالتزامات التي فرضها عليه القانون، ويجوز أيضاً الحكم بعزله أو وقفه عن عمله لمدة لا تتجاوز سنة.

مادة (24): يتم إلغاء المواد (3،7، 12) من القانون رقم 25 لسنة 1920 التي تتضمن أحكاماً بشأن النفقة ومسائل أخرى متعلقة بالأحوال الشخصية .

openkandil.com

مادة (25): يتم العمل بهذا القانون ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وينفذ كقانون من قوانين الدولة [327].

ومن خلال هذا العرض السابق يتضح أن القانون رقم 100 لسنة 1985 قد أضاف تعديلات جديدة تتفق مع العادات والأصول الاجتماعية والقيم الأصيلة للمجتمع المصري والتي لا تتعارض مع روح الشريعة الإسلامية الغراء انطلاقاً من الحاجة العملية لضرورة تعديل تشريعي لعلاج أوجه القصور التي كشف عنها التطبيق العملي لقانون الأحوال الشخصية رقم 25 لسنة 1920 ، والبحث عن أحكام الأحوال التي استحدثت وجدت في حياة المجتمع المصري وذلك في نطاق من نصوص الشريعة الإسلامية دون مصادرة لأي حق مقرر بدليل قطعي لأي فرد من أفراد الأسرة، خاصة وأن بالشريعة الإسلامية ما يسمح بإجراء هذا التعديل، حيث أنها تتضمن ضوابط عامة تدور في نطاقها الأحكام وفقاً لتطور الأزمان وتغير الأحداث.

ثالثاً: معدلات انتشار ظاهرة الطلاق المبكر في الأسرة المصرية وعلاقتها بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع المصري منذ حقبة السبعينيات وحتى الفترة المعاصرة:

بالنظر إلى الإحصاءات المنشورة سنوياً عن الطلاق نجدها عادة ما تثير الرعب أو الفزع وتمثل أيضاً مصدر قلق للأسرة المعاصرة، ومن ثم فإنه ينظر إلى ارتفاع معدلات الطلاق على أنها تمثل تهديداً لاستقرار الأسرة، وتختلف معدلات الطلاق من مجتمع لآخر وذلك نظراً لاختلاف القيم والعادات والتقاليد والمعتقدات الاجتماعية والثقافية والدينية ، واختلاف ظروف كل مجتمع وخصائصه أيضاً ، كما تتنوع معدلات الطلاق داخل حدود المجتمع الواحد من مجتمع محلي ريفي إلى آخر حضري ، علاوة على ذلك فهي تتنوع أيضاً بتنوع طبقات المجتمع، وتختلف ما بين

---

(327) أنظر المرجع السابق، ص 4 : 12، عطيات الجداوي: تشريعات الأسرة، الجمعية العامة لتدريب العاملين في ميدان الطفولة والأسرة، بدون سنة ، ص 72 : 74، فتيحه قره: الجديد في الأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة، ص 57: 60.

مجتمع متقدم وآخر نامي، ومن ثم نجد اختلاف في معدلات الطلاق بين معظم المجتمعات الغربية، ففي بريطانيا تنخفض معدلات الطلاق، في حين أنها ترتفع في الولايات المتحدة الأمريكية، والسويد، والدانمارك، فضلاً عن ذلك فثمة مجتمعات أخرى عديدة تنخفض فيها معدلات الطلاق كاليابان، والجزائر[328].

ويمكن تفسير التزايد المستمر في معدلات الطلاق في كافة الدول الغربية منذ حوالي 100 سنة تقريباً على الرغم من التعاسة الشخصية الناجمة عن الطلاق والإدانة الواسعة التي يجابه بها بالعامل الأكثر أهمية وهو انخفاض نسبة عدم الموافقة على الطلاق في حد ذاته، حيث أنه منذ 50 سنة مضت كان من يرغب في الطلاق أو يقدم عليه يجد نفسه وقد فقد قدراً كبيراً من اعتباره في الدائرة الاجتماعية المحيطة به هذا إذا لم يتم استبعاده وعزله بشكل نهائي، بالإضافة إلى ظهور تغيرات قد طرأت بالنسبة للبدائل المتاحة أمام المطلقات ، كإمكانية الحصول على الخدمات التي كان يقوم بها الزوج للأسرة من بعض المتخصصين لقاء أجر معين ، وقدرة المرأة المطلقة على الاستغناء عن خدمات الآخرين حتى ولو كان الأجر الذي تتقاضاه يقل عن ذلك الذي يحصل عليه الرجل، وضعف الضغوط التي كان يمارسها الأقارب والأصدقاء في الماضي للإبقاء على العلاقات الزوجية بين الزوجين[329].

وارتفاع معدلات الطلاق في أي مجتمع يكون إشارة واضحة على تفككه ودليلاً على التغير في نسق الأسرة وبالتالي يصبح مؤشراً على التغير في بناء المجتمع ككل، وهنا يجب توضيح أن التصنيع لم يكن له علاقة بارتفاع معدلات الطلاق في معظم المجتمعات التي حدث فيها . ففي اليابان انخفضت معدلات الطلاق في نصف القرن الأخير، وكذلك الأمر بالنسبة للجزائر، وعلى العكس من ذلك ارتفعت معدلات الطلاق في جميع بلاد أوروبا الغربية التي يسمح فيها بالطلاق، وهذا يعني أنه بالرغم من

---

(328) غريب سيد أحمد وآخرون : دراسات في علم الاجتماع العائلي، مرجع سابق ، ص 249 : 250.

(329) علياء شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1981 ، ص 233 : 234.

انتشار التصنيع في تلك المجتمعات فإن معدلات الطلاق قد انخفضت في بعضها بينما ارتفعت في الأخرى، ولكن يلاحظ أن النسق الصناعي يتطلب شكلاً معيناً من الأسرة وهو الأسرة النواة أو الزوجية ، حيث يشعر الناس في ظل هذا النمط الزوجي بحرية كبيرة في تصرفاتهم وبحقهم في اختيار من يتزوجونهم . وفي ظل التصنيع كذلك يستطيع الناس أن يبدءوا حياتهم الزوجية على أساس الأعمال التي يشغلونها سواء في المصانع أو المكاتب ، فمن المعروف أن نسق الأسرة النواة أصبح اليوم هو النسق الشائع في كثير من المجتمعات ، الأمر الذي يفرض على كل من الزوجين أن يتوقعا توفر جميع احتياجاتهما العاطفية من خلال وحدة الأسرة الصغيرة المكونة من الزوج والزوجة والأطفال وهذا هو الموقف الذي يلقي على الأسرة النواة عبئاً أو حملاً ثقيلاً لم تكن تتحمله الأسرة الممتدة التقليدية لأن هذا العبء كان يوزع على أعضاء النسق القرابي الكبير. ونتيجة لذلك، فمن المتوقع أن تعمل الأسرة كوحدة هشة وضعيفة إلى حد كبير لأنه عندما يفشل الزوج أو الزوجة في إيجاد الإشباع العاطفي من خلالها، فإن المصادر الخارجية وهي قليلة بل ونادرة تفشل في تقديم البديل[330].

أما المجتمع المصري فقد شهد في السنوات الأخيرة ، خاصة منذ بداية الثمانينيات وحتى الآن ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الطلاق ، وذلك لتعدد صور الصراع والتغير الاجتماعي الجديدة التي بدأت تظهر في محيط الأسرة المصرية في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي والعولمة، وما نتج عنها من تحولات اجتماعية شاملة، حيث أنه منذ أن بدأت سياسة الانفتاح في المجتمع المصري، فإن ظاهرة التغير الاجتماعي قد بدت واضحة . غير أن هذا التغير الاجتماعي لم يكن على أساس من التخطيط العلمي، مما نتج عنه بروز كل من ظاهرتي التخلف الثقافي ، والتفكك الاجتماعي ، وقد صاحب الظاهرة الأخيرة العديد من المشاكل الثقافية الاجتماعية ، ومن هذه المشاكل التي واجهها أعضاء المجتمع المصري وبخاصة الشباب الذين يكونون حوالي ثلثي أعضائه ، مشكلة اللامعيارية ، بالإضافة إلى بروز العديد من القيم كالمظهرية ،

---

(330) سناء الخولي : الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص 269.

والحسد، والنفاق ، وعدم الانتماء الوطني، والتفاخر، وغيرها من القيم غير الحميدة[331].

لذلك كان لابد من التعرض بإيجاز للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدها المجتمع المصري منذ السبعينيات وحتى الفترة المعاصرة ، نتيجة لتطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي والعولمة وذلك من خلال الكشف عن طبيعة التحولات التي حدثت في نمط الإنتاج والاستثمار، والتحولات التي حدثت في البنية الطبقية، والتحولات التي حدثت في بناء القيم الاجتماعية وذلك تمهيداً لتوضيح انعكاسات تلك التحولات على المجتمع ككل ثم على الأسرة المصرية بوجه خاص.

بداية هناك ظروف عديدة قد ساعدت على الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي والتحول من المجتمع الاشتراكي إلى المجتمع الليبرالي ، وقد تمثلت هذه الظروف في ظهور عدة تفاعلات ، كان من أهمها تبلور فئات رأسمالية ذات ثقل اقتصادي واجتماعي كبير، حيث أدت التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي حدثت في أواخر الستينيات إلى حدوث أزمة حادة في الاقتصاد المصري وتعثر مسيرة التنمية المخططة واهتزاز النظام القائم ، فبدأت بعض الفئات الاجتماعية من البرجوازية الجديدة المكونة من التكنوقراطيين وقيادات القطاع العام تنقض على النظام السائد وتطالب بحل القطاع العام وتغيير السياسة الاقتصادية والاجتماعية القائمة من أجل توظيف ثرواتها الخاصة التي استطاعت تحقيقها بطرق وأساليب غير مشروعة في ظل قيادتها للقطاع العام نتيجة قصور التنظيم الاجتماعي للاقتصاد القومي، وبالتالي شكلت هذه الفئات الاجتماعية الصاعدة جماعات ضغط على القيادة السياسية لتهيئة المناخ العام لتطبيق سياسة اقتصادية جديدة [332]. ومما ساعدها على

---

(331) سيد عويس : تأثير ظاهرة سياسة الانفتاح الاقتصادي على القيم الاجتماعية في المجتمع المصري المعاصر (وجهة نظر ثقافية اجتماعية) ، مجلة الأمن العام ، العدد 109 ، ابريل، 1985، ص 85.

(332) محمد ياسر شبل الخواجة: الأصول الاجتماعية للمستثمرين في الريف خلال حقبة الانفتاح الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص 145.

ذلك الموقف المتدهور للاقتصاد المصري، بالإضافة إلى إتباع سياسة مغامرة في الخارج، والبعد عن الواقعية في معالجة قضية النزاع مع إسرائيل ، مما أدى إلى هزيمة عسكرية ساحقة في عام 1967م ظلت مصر تعاني من آثارها لفترة طويلة [333]. مما دفع النظام السياسي في تلك الآونة إلى تعديل الكثير من سياساته الداخلية لتحقيق وحدة الجبهة الداخلية ، والاستعداد للمعركة الحاسمة عن طريق اللجوء إلى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة، لتسهيل عمليات الاستيراد للقطاع الخاص، وسياسة إحلال الواردات. وصدر بذلك القرار الوزاري رقم 100 لسنة 1969 ، بالإضافة إلى فتح الباب أمام رأس المال الخاص والعربي والأجنبي للاستثمار في المشروعات الصناعية، المصرح باستثمار رأس المال الوطني فيها ، وقد تم ذلك من خلال الخطة التي ناقشها مجلس إدارة اتحاد الصناعات في عام 1970 لتشجيع القطاع الخاص في الصناعة بهدف إمكانية تصدير منتجاته إلى الاتحاد السوفيتي لسداد ما له من ديون[334].

وبصفة عامة يعتبر عام 1974م هو نقطة الإنطلاق لسياسة الانفتاح الاقتصادي. كما تعتبر ورقة أكتوبر هي التعبير الإيديولوجي المصاحب له ، حيث صدر خلال ذلك العام 124 قانوناً ، أدت في مجملها إلى تغيير المسار الاجتماعي الاقتصادي لثورة يوليو تماماً[335]. وقد ساعد على ذلك أن التوجهات العامة لهذه المرحلة كانت تتمثل في انحيازات جوهرية تجاه النظام الرأسمالي العالمي على وجه العموم ، والنظام الأمريكي على وجه الخصوص ، حيث تحولت علاقة السلطة بالنظام الرأسمالي من صراع شديد في الخمسينيات والستينيات إلى تعاون قد يصل أحياناً إلى تحالف أو

---

(333) إبراهيم العيسوى : التحول إلى الانفتاح ، العوامل الداخلية، في جودة عبد الخالق (محرر الانفتاح، الجذور والحصاد والمستقبل) ، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة ، 1982، ص 93 : 94.

(334)Waterbury, J. The Egypt of Nasser and Sadat: , The Political Economy of the tow Regimes princeton : Priancton Unic, Press, 1983, P.120.

(335) Ibid, PP. 123 : 137.

علاقة خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والشركات المتعددة الجنسيات ، ومؤسسات التمويل الدولية.

ومن هنا فقد اتجه الاقتصاد بوجه عام إلى الخارج ، وتزايد الاعتماد على القروض بهدف تمويل المشروعات الخاصة الأجنبية، حيث اكتفت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه القروض والمعونات المشروطة ، وإقامة علاقات خاصة في كل من الميدانين السياسي والعسكري، وتبني سياسة خاصة لحل المشكلات الطارئة والخانقة من أجل الحفاظ على بقاء النظام الاجتماعي القائم ، بالإضافة إلى فتح الأسواق المحلية أمام استيراد السلع الاستهلاكية والإنتاجية من الدول الرأسمالية المتقدمة[336].

ويعني هذا أن جوهر الانفتاح الاقتصادي في مصر قد قام على أساس إعطاء العوامل الخارجية وزناً كبيراً في عملية التنمية ، الأمر الذي يعني إعطاء أهمية أقل للقطاعات الإنتاجية ، مما أدى إلى زيادة اختلال البناء الاقتصادى وتبعيته حيث عجز الاقتصاد المصري عن تطوير قواه الإنتاجية، بالإضافة إلى اعتماده اقتصاديا على قطاعات ريعية نسبياً لا تملك مصر مفاتيحها ، حيث تعتمد هذه العناصر على الظروف الخارجية الدولية والعربية والظروف الطبيعية (البترول) . وقد تمثلت هذه القطاعات في تحويلات المصريين العاملين في الخارج ، وقناة السويس ، والاكتشافات البترولية ، وانتعاش السياحة، وتدفق القروض الأجنبية، حيث زادت نسبة هذه المصادر في الدخل القومي الإجمالي من 15% عام 1975 إلى 45% عام 1983 وفقاً لإحصاءات البنك الدولي[337].

هذا وقد أدت هذه التحولات التي شهدها المجتمع المصري في نمط الإنتاج

---

(336) Ibid, P. 324.

(337) Waterbury, The Soft State and The open Door Policy: Egypt's Experience With economic Liberization, 1974 - 1984 , Comparative politics Vol. 18, No. 1, 1985. P.74.

والاستثمار ، وبخاصة قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة رقم 43 لسنة 1974 والمعدل بالقانون رقم 32 لسنة 1977 إلى حدوث تمايز طبقي جديد وظهور فئات وقوى مميزة داخل الرأسمالية نفسها تكونت من العناصر التي استفادت من الضمانات والامتيازات والتسهيلات التي منحها هذا القانون بهدف تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية. إذ حققت أموالاً طائلة ليس فقط عن طريق استفادتها من جميع الثغرات التي تضمنها هذا القانون، بل وبمخالفته أحياناً [338].

وعلى الرغم من المخالفات والتجاوزات التي ارتكبتها بعض هذه الجماعات ، إلا أنها قد وجدت تغاضياً عنها من جانب السلطة الحاكمة، حيث ظلت القوة المهيمنة في الاقتصاد وبخاصة من خلال دائرة علاقاتها وروابطها المتشابكة مع القطاعين الخاص المحلي والأجنبي، وقد ساعدها على ذلك وضعها السياسي وسيطرتها على مقاليد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، مما مكنها من استحداث التشريعات والسياسات المختلفة التي حققت أهدافها وأهداف القوى الرأسمالية الأجنبية المرتبطة بها[339].

ولعل هذا يفسر كيف أن ما تم على أيدي هذه العناصر وما تعرض له المجتمع المصري قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً باستراتيجية قوامها خلخلة البناء القيمي المصري وتفكيك أوصال المجتمع إلى الحد الذي وصف بأنه نوع من (المؤامرة)، حيث أنه باسم التنمية والانفتاح الاقتصادي أحدثت هذه العناصر خلخلة في التوازن الاقتصادي والاجتماعي ، وحدث التفاوت الصارخ بين المرتبات والدخول وانفصلت العلاقة بين الدخل والتعليم ، وأصبح لا الإنتاج ولا العمل هو معيار الدخل. كما ساهمت هذه

---

(338) سامية سعيد إمام : من يملك مصر ، دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري (74 - 80) ، رسالة ماجستير منشورة، دار المستقبل العربي، القاهرة ، ط 1 ، 1986، ص 124 : 125..

(339) Hinnebusch, R: Egyptian Politics under Sadat : The post populist Development of on Authoritorian Modernizing State, Cambridge, N.Y. press, London, 1985, PP. 89: 90.

العناصر في إضعاف عناصر الربط والضبط في المجتمع. فإذا كانت المؤسسات الاقتصادية عنصراً ضابطاً لحركة القطاع العام فمن الأفضل أن تلغي، وإذا كانت الرقابة الإدارية عنصراً ضابطاً للسلوك الإداري فمن الأفضل أن تلغي بحجة أنها أصبحت جهازاً معطلاً لحرية الحركة والمبادرة، ومن ثم يصبح الحديث عن الرشوة والاختلاس والاتجار بالمخدرات وتجارة العملة واستغلال الجهاز الحكومي في تقديم ضمانات وتسهيلات من قبيل التشويش و(تطفيش) أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في مصر [340].

كما كان للتحولات التي صاحبت تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في حقبة السبعينيات تأثيراً واضحاً في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية للمجتمع المصري من جديد حيث اتسم الواقع المجتمعي المصري السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحضاري بما يلي:-

- طغيان روح الاستهلاك وتفاقم العقلية الاستيرادية.
- التحقير لكل ما هو وطني وتمجيد المنتج الأجنبي ولو كان أقل جودة
- ازدراء القيم الأصيلة حيث يصبح التمسك بها نوعاً من التخلف والجمود[341].

كما صاحب التحولات الاجتماعية في السبعينيات غزو الثقافات الأجنبية وإفقاد الثقافات الوطنية كل مميزاتها عن طريق استمرار التحقير لها في ظل جو ثقافي عام يعتبر التمرد على الثقافة الوطنية علامة على التقدم، ويكون الخروج عن اللغة القومية مدعاة للفخر لا للاستياء، ويحظى فيه الأجنبي بالتبجيل لمجرد أنه أجنبي ولو كان مقامراً [342].

---

(340) سامية سعيد إمام : من يملك مصر، مرجع سابق، ص 138 : 139.

(341) سامية سعيد إمام : بنك مصر العشرينات وبنك مصر السبعينيات، دراسة في تطور الرأسمالية المصرية، مجلة قضايا فكرية ، الكتاب الثالث والرابع ، أغسطس - أكتوبر ، 1986 ، ص 62.

(342) عبد الهادي والي : الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط 1، 1988 ، ص 105.

وفي هذا الإطار شهدت منظومة القيم المصرية خللاً واضحاً ، حيث توارت إلى حد كبير العديد من القيم الإيجابية الأصيلة النابعة من التراث الوطني ، المميزة لمنظومة القيم المصرية. ونمت على أثر ذلك العديد من القيم السلبية الغريبة عن المجتمع المصري ، حيث طغت القيم المادية، واختلت مقاييس التقييم، وهانت قيم الشرف والالتزام والوفاء والكرامة، وضعفت الروابط الأسرية، وانتشرت قيم النهب والسلب والفساد والانحراف، والتحايل على القانون والثراء السريع ، وتدهورت قيمة العمل المنتج وأخلاقيات العمل الجاد، وانتشرت قيم الكسب السريع المشروع وغير المشروع ، بل لقد أصبحت الجريمة في كثير من الأحوال أحد الأنشطة الطفيلية التي تضمن الثراء والصعود السريع ، وأخذت هذه القيم تضرب بجذورها في بنية الثقافة المصرية، مما أدى إلى إفراز مفاهيم وقيم سلبية، كالحظ والفرصة والإعارة والعقد [343].

ولقد أصبح الإنسان المصري ينظر إلى المال باعتباره عصب الحياة وفضيلة كل الفضائل ، والآلية التي تمكنه من إشباع حاجاته وطموحاته بغض النظر عن مصدر هذا المال، ومن المؤكد أن غلبة القيم المادية في المجتمع لها انعكاساتها الخطيرة على الذات، حيث نتج عن ذلك فقدان الشباب لقيمة العمل المنتج المفيد اجتماعياً واستبدالها بقيمة أخرى سلبية وضارة بعملية التنمية وهي قيمة الحصول على المال بأسرع وأسهل وسيلة ممكنة بغض النظر عن نوعية هذا العمل أو قيمته الاجتماعية أو حتى مشروعيته[344].

كذلك فقد شهدت هذه الفترة سيادة القيم الفردية وإعلاء المصلحة الخاصة على

---

(343) علي طبوشة: الذات والمجتمع في ضوء الثقافة المصرية المعاصرة، في أحمد زايد ، سامية الخشاب، (محرري) الذات والمجتمع في مصر ، أعمال الندوة السنوية الثالثة لقسم الاجتماع، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 11 – 12 مايو 1996 ، ص 25.

(344) سمير نعيم أحمد : أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينيات على أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية، العدد الأول، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة الحادية عشر، مارس 1983، ص 117.

المصلحة العامة في المجتمع، ومن أخطر آثار سيادة تلك القيم ، أن المواطن المصري أصبح لا يجد أمامه سوى اللجوء للحلول الفردية الذاتية لمواجهة هذه الأزمات التي لا يتحمل هو مسئولية حدوثها ، وهكذا تتحول الأزمة من قضية عامة يمكن أن يشارك جميع المواطنين في حلها في ظل خطة قومية شاملة تضعها الدولة إلى مشكلة خاصة أو فردية على كل مواطن حلها بطريقته الخاصة. وتؤثر هذه الضغوط على القيم بوجه عام، فهي تضعف من القيم الداعية للعطاء للمجتمع وتدعم القيم الأنانية والفردية وتزيد من شعور الأفراد بالاغتراب عن المجتمع، ومن أخطر آثار هذه الضغوط الانسحابية والسلبية والتبلد واللامبالاة[345].

بالإضافة إلى ذلك، فقد شهد المجتمع المصري خلال تلك الفترة حالة من التخبط القيمي وفقدان المعايير وعدم الإجماع القيمي، كما وضحها دور كايم وميرتون بدأت تظهر على مسرح الحياة الاجتماعية كانعكاس للتحولات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي يشهدها المجتمع ، وتتجسد هذه الحالة في تبني الذات لقيمة اللامعيارية، حيث نجد أن الإنسان المصري في الآونة الأخيرة بدأ ينظر إلى عدم الالتزام بالقيم والمعايير الإيجابية في سلوكه على أنه أمر مرغوب فيه في ظل السياق الاجتماعي الذي يعيش في إطاره، وذلك لأنه أدرك في ضوء خبرته لمعطيات الواقع أن تمسكه والتزامه بالقيم والمثل لا يمكنه من التوافق والتعايش مع هذه التحولات ، بل أن عدم الالتزام وتبني القيم المشوهة هو صمام الأمان والآلية التي تمكنه من المحافظة على بقائه ، وإشباع حاجياته التي عجز التنظيم الرسمي الذي يعمل في إطاره عن إشباعها[346].

ولاشك أن ذلك يرجع إلى أن الثقافة الرأسمالية عامة والأمريكية خاصة قد

---

(345) المرجع السابق، ص 118.

(346) كمال التابعي : تشوهات قيم الذات في المجتمع ، مظاهرها وظروف تشكلها ، في أحمد زايد ، سامية الخشاب (محرري) الذات والمجتمع في مصر ، أعمال الندوة السنوية الثالثة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مايو 1996، ص 380.

أصبحت ثقافة كونية ، حيث تمكنت من بسط إشعاعها في كل مكان، وامتدت أثارها إلى كل الأرجاء ، وحاصرت الإنسان من كل اتجاه خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق. ومن هنا فقد أصبح اللاتكافؤ هو القانون الذي تكونت من خلاله العلاقة بين الثقافة الرأسمالية وبنية الثقافة ، لا في المجتمع المصري فقط ، بل معظم مجتمعات العالم الثالث، مما يعني تمكن الثقافة الرأسمالية الطفيلية من اختراق بنية الثقافة في مجتمعات العالم الثالث دون إعطائها الفرصة لإنتاج وإعادة إنتاج ذاتها على أسس تستخلص دعائمها من تراثها الوطني. وكذلك حرمانها من القدرة على الحوار الثقافي المتعادل والتفاعل الدائم(347).

وفي هذا الصدد يذكر "جاري ميلتون" في دراسة له عن تغير الثقافة المتوارثة عبر الأجيال في الأسرة وأثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على جيل الشباب (جيل الأبناء) أن التدهور الثقافي الذي يتشربه الأبناء من خلال وسائل الإعلام ، وخاصة تلك التي ظهرت في أعقاب الثورة التكنولوجية الحديثة كان من أهم أسبابه سيطرة النظام الرأسمالي اقتصادياً وسياسياً على تلك الوسائط التي تخلق الثقافة العامة وتتحكم في توجهاتها. كما ركزت الدراسة أيضاً على أهم الظواهر السلبية التي بدأت في الانتشار والظهور بشكل كبير لنفس السبب مثل العنف داخل الأسرة بين الزوجين والانتحار وتدهور أحوال الأسرة المادية بسبب التطلعات المبالغ فيها التي يزكيها النظام الاقتصادي والسياسي داخل المجتمع(348).

ولقد أدى تغير القيم في المجتمع المصري إلى تغير نظرة الأفراد أنفسهم نحو كثير من الأمور كالانتماء للوطن ، والنظرة للأشياء وخاصة المال ، حيث أصبحت الهجرة إلى الدول النفطية وترك البلاد بحثاً عن الكسب المادي من بين الظواهر التي

---

(347) Walker (ed). Culture , Ideology and world order, Weatiniem press, London, 1984 , P. 43.

(348) The Individual, the family and social Good : personal Fulfillment in times of change Melton, Gary - B.Nebruska symposium on motivation, volume 42. University of Nebraska, 1995 , PP. 94 : 97.

سادت المجتمع المصري في حقبة السبعينيات . تلك الظاهرة التي أثرت في المجتمع تأثيرات مختلفة وخاصة في بعض المشروعات التنموية.

ولذلك أصبحت ظاهرة الهجرة من العلامات المميزة لفترة الانفتاح ، ومن الظواهر الاجتماعية الأساسية التي شغلت كل بيت ، وتهم كل أسرة مصرية ، بل وتهم المجتمع المصري ككل ، حيث أصبحت الهجرة الوسيلة الوحيدة لتحقيق حلم كل شاب وأمل كل أسرة، والعامل المساعد في تحقيق الارتقاء الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي للغالبية العظمى لمختلف الفئات الاجتماعية الشعبية ، فضلاً عن أن ظاهرة الهجرة المؤقتة قد ساعدت على نشر اعتقاد ذهني جديد سيطر على روح الشباب وكبار السن على السواء، وهو أن أي عمل خارج الوطن مهما كان يبدو ضئيلاً ومتواضعاً لهو أكثر جاذبية عن أي عمل في الوطن طالما كان هناك فرق مهم في الدخل والعائد وهامش الادخار[349].

كذلك فقد أدت هجرة الأيدي العاملة إلى البلدان النفطية على نطاق واسع في السبعينيات إلى ظهور أنماط جديدة من الاستهلاك وإلى انتشار ظاهرة الإفراط في الاستهلاك. فقد كان انتشار (نموذج المحاكاة والتقليد) في غاية السهولة والسرعة، إذ يخضع المهاجر بعد وصوله لأثر المشاهدة والمحاكاة لنمط الاستهلاك السائد في البلدان النفطية ، حيث عرض أحدث ما وصل إليه العالم الغربي من فنون سلع الإنتاج الحديث، ولم يسلم من أثر المحاكاة أي فئة من فئات العمالة المهاجرة . فبالنسبة للمهاجرين الذين لم يسن لهم من قبل أن يتملكوا سلعاً معمرة فقد كانت تلك الأجهزة هي أول ما يعمد المهاجرون إلى الحصول عليه، إما من البلدان النفطية الغنية التي يعملون فيها وشحنها إلى بلد المنشأ أو شرائها من الأسواق الحرة القائمة في بلد المنشأ، أما المهاجرون الذين قد يكونون قد امتلكوا مثل هذه السلع المعمرة قبل خروجهم للعمل في البلدان النفطية. فإن اختيارهم يتجه عادة إلى (السيارات -

---

(349) محمود عبد الفضيل: تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية، دار المستقبل العربي، القاهر ، 1983، ص 18 : 19.

التليفزيونات الملونة - مكيفات الهواء) . أما الحائزون على كل هذه الأجهزة والمعدات قبل الرحيل فإن نمط استهلاكهم عادة يرتفع إلى مستوى أعلى، سواء بالحصول على مجموعة ثانية من كل تلك الأجهزة (كشراء سيارتين مثلاً ، أو محاولة الحصول على أجهزة أكثر تعقيداً ، كأجهزة الفيديو، أو السجاد الثمين ، أو الملابس المستوردة الباهظة الثمن) [350].

وفي هذا الإطار فقد شهدت السبعينيات تخلي الدولة التدريجي عن وظيفتين أساسيتين ، كانت تعتبران من وظائفها الأساسية في الستينيات، وهما وظيفة الإسهام المباشر في النشاط الإنتاجي، ووظيفة حماية المصالح الاقتصادية لذوي الدخل المحدود ، وبذلك عجز الاقتصاد القومي عن مواكبة وتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب المصري عموماً، ولطبقاته الدنيا خصوصاً ، صاحب ذلك العديد من التنازلات والمشكلات التي هزت المجتمع المصري من جذوره ، وأثرت عليه تأثيرات بالغة، أدت إلى تدهور اقتصادي واجتماعي ، وأدت إلى بروز أزمات عديدة على سطح المجتمع المصري ، مثل أزمة الإسكان ، والتعليم، والبطالة، وغيرها من المشكلات . فعلى الرغم من إعلان الحكومة عن أن الانفتاح يوفر فرصاً للعمالة المصرية، في إطار المشروعات التي تقام في إطاره، إلا أن نسبة البطالة قد ارتفعت بدرجة كبيرة في ظل سياسة الانفتاح ، فقد بلغت 1.6% في عام 1973 وصلت إلى 2.3% عام 1974 ، ارتفعت إلى 4.6% عام 1979 ثم وصلت إلى 5.2% عام 1980 . هذا بالنسبة إلى حملة المؤهلات الراغبين في العمل، أما البطالة الفعلية فتفوق تلك الإحصاءات بكثير، ولا يوجد حصر شامل لها، لذلك فقد أدت البطالة السافرة بين قطاعات الشباب إلى تراكم مشاعر الإحباط والفشل والقهر في نفوسهم وإشاعة حالة من خيبة الأمل لدى الآباء الذين بذلوا الكثير من الوقت والجهد والمال في سبيل تعليم أبنائهم ، وكانوا ينظرون إليهم على أنهم وسيلة لتعويضهم عن حرمانهم ، مما أشاع

---

(350) أحمد نور: الانفتاح وتغير القيم في مصر، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص ص 143 : 144.

مناخاً من القهر والإحباط العام[351].

كما تعتبر ظاهرة إدمان المخدرات أيضاً من الظواهر التي بدأت أن تلقي رواجاً في مجال الشباب، وإذا أردنا فهماً علمياً وموضوعياً لهذه الظاهرة فينبغي أن نتجه مباشرة إلى النظام الاجتماعي والسياسي الذي تقع عليه مسئولية انتشار هذه الظاهرة . فأمام الواقع الصعب، الذي يعجز فيه الإنسان عن تحقيق ذاته وطموحاته، وأمام عشوائية حركة النظام الاجتماعي، يصبح الهروب من هذا الواقع هو الحل. أحياناً للبحث عن عالم خيالي تشبع فيه كل الحاجات، أو ينسى الشباب خلاله مشاعر الحرمان. وأحياناً يكون نوعاً من الانتحار الذاتي الذي يبدأ فردياً لينتهي جماعياً تنخرط أعداداً كبيرة من الشباب، مشاركة في هذه الظاهرة، وقد يكمن علاج هذه الظاهرة في تناول الشباب المدمن للعلاج أو في محاربة جلب أو انتشار المخدرات، غير أن الجهد الحقيقي الذي ينبغي أن يبذل يتعلق بالنظام الاجتماعي والسياسي الأساسي. لابد من حلم قومي أو مشروع قومي يتعلق به الشباب ويبث في نفوسهم الأمل، والحركة إلى المستقبل بثقة ، لابد أن يؤسس النظام السياسي تنمية حقيقية تنظم توزيع البشر في إطار عملية الإنتاج. بذلك تتخلق فرص العمل، والدخول ، والحد الأدنى من إشباع الحاجات الأساسية، وهى كلها إشباعات تعيد دعم الروابط العضوية بين الفرد والمجتمع[352].

كما أن إتباع سياسة الخصخصة وإعادة الهيكلة في التسعينيات وتخلي الدولة عن ملكيتها للمشروعات القومية وبيعها للقطاع الخاص، ومن ثم تعميق التحرك نحو اقتصاد يلعب فيه القطاع الخاص دوراً أساسياً ويتراجع دور القطاع العام ، قد كان له

---

(351) هالة منصور عبد الرحمن: دور الأيديولوجيا في إحداث التحولات الاجتماعية الاقتصادية بالمجتمع المصري، في أحمد زايد، سامية الخشاب، (محرري) الذات والمجتمع في مصر، أعمال الندوة السنوية الثالثة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 11 – 12 مايو 1996، ص 112 : 113.

(352) علي ليلة : الشباب في مجتمع متغير، تأملات في ظواهر الإحياء والعنف ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1995 ، ص 227.

أكبر الأثر على المجتمع فيما يتعلق بارتفاع الأسعار وزيادة نسبة التضخم وسياسات التشغيل وقضايا العمالة والبطالة وتوزيع الدخل القومي مما ينعكس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الأسرة المصرية.

كذلك فقد نتج عن تلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع المصري خلال مرحلة السبعينيات في نمط الإنتاج السائد، وفي البناء الطبقي ، وفي بناء القيم الاجتماعية حدوث تغيرات في أنماط الجرائم المصاحبة لهذا التحول، حيث ظهرت طبقة جديدة من المقامرين والخارجين على القانون الذين استطاعوا عن طريق الجريمة أن يشقوا طريقهم إلى دنيا الأعمال بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة.

بالإضافة إلى أنه من الملاحظ في المجتمع المصري في الآونة الأخيرة، ظهور جرائم العنف بشكل ملفت للنظر، مثال ذلك ما تطالعنا به الصحف اليومية من حدوث جرائم الاغتصاب ، وجرائم العنف الأسري مثل قتل الأزواج لزوجاتهم ، وقتل الزوجات لأزواجهم ، وقتل الأبناء لآبائهم ، وقتل الآباء لأبنائهم وإلقائهم في الشوارع والطرقات . كما يشكو العديد من المسئولين في مجال التربية والتعليم من انتشار ظاهرة العنف بين تلاميذ المدارس ، هذا بالإضافة إلى ما نلاحظه كل يوم في الشارع المصري بين المواطنين من سلوكيات تتسم بالعنف، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على أن الذات أصبحت تنظر إلى السلوك العنيف باعتباره أمراً مرغوباً فيه ، وآلية من آليات حل المشكلات ومواجهة الواقع[353].

أيضاً ثمة مخاوف جدية من افتراض ذوبان الهوية القومية والثقافية في إطار الثقافة التي تطرح على الصعيد العالمي بوصفها ثقافة كونية أو عالمية مع الوعي بكونها ثقافة غربية أساساً وأمريكية في المحل الأول ، هذه الثقافة التي تسمى بالعولمة والتي تسعى بآليات متعددة ومن خلال الاستثمار المكثف لثورة المعلومات والاتصالات إلى إدماج غيرها من الثقافات الوطنية والقومية تحت دعاوى أنها

---

(353) كمال التابعي : تشوهات قيم الذات في المجتمع ، مظاهرها وظروف تشكلها ، مرجع سابق، ص 378.

المستقبل الموحد للبشرية. كما أن خطر العولمة يكمن في المعلومات المتدفقة التي تبثها شبكات الإعلام الدولية والتي غالباً ما تسيطر عليها القيم الغربية التي لا تتناسب مع تقاليدنا وقيمنا الشرقية الأصيلة.

وقد ارتبط مصطلح العولمة أشد الارتباط بالثورة العلمية والمعلوماتية الجديدة التي تكتسح العالم منذ بداية التسعينيات ويقصد بها التغيرات ذات الطابع الطفري في مجال التطور التكنولوجي الذي أخذ صورة تكنولوجيا القمة والتي يطلق عليها التكنولوجيا الرفيعة وأهم ساحتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البعيدة والمعلوماتية والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية وتكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا الطاقات الجديدة والمتجددة[354].

وتعد الثورة المعلوماتية Informational Revolution أحد أهم آليات العولمة، وذلك لأنها أداة العولمة في تحول العالم إلى قرية كونية واحدة فهي التي جعلت العالم بحق قرية صغيرة. فعلى سبيل المثال لا الحصر هذه الأقمار الصناعية المنتشرة في الفضاء الخارجي تبث معلوماتها إلى كل مكان في العالم بالإضافة إلى وسائل الاتصال الأخرى التي دنت من خلالها أطراف العالم ناحية بعضها البعض بحيث لم يكن هناك سر يمكن إخفاؤه أو حقيقة يمكن التعتيم عليها أو جهة يمكن التشويش على معلوماتها[355].

وفي هذا النطاق أيضاً أصبح الحاسب الآلي من أهم الاختراعات ضمن ثورة المعلومات التي يعيشها عالمنا المعاصر والذي يمكن عن طريقه تسهيل كثير من الأعمال والموضوعات التي كان يصعب القيام بها من قبل، أو تستغرق وقتاً طويلاً في إنجازها وبالتالي أمكن التغلب على كثير من الصعاب التي تواجه الأيدي العاملة

---

(354) محمد عبد الشفيع عيسى : التكيف الهيكلي والنظام التعليمي ، رؤية اقتصادية اجتماعية مع تركيز خاص على حالة مصر ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، مجلة علمية محكمة ، يصدرها معهد التخطيط القومي، المجلد الخامس ، العدد 2، ديسمبر 1997 ، ص 102.

(355) جبارة عطية جبارة: علم اجتماع الإعلام ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، 2001 ، ص 259 : 260.

obeikandi.com

وخاصة في المجالات الإدارية ، والفنية ، والتقنية، وحتى المجالات الطبية والعسكرية . وأوضح مثال على ذلك التغيرات التي حدثت للحياة الأسرية وخاصة للمرأة العاملة في كوريا والتي كانت تقوم في الأساس على التطور التكنولوجي وخاصة استخدام الحاسب الآلي في كل مكان ، وقد ذكرت الأوراق التي خرجت عن الجمعية الكورية لتنمية المرأة وتحسين أوضاعها أن الحاسب قد أدى دوراً هاماً في تغيير الأنماط الثقافية المتوارثة والتي كانت تصل إلى حد العبادة بالنسبة للمرأة الكورية وذلك بالنسبة للزواج والأسرة[356].

أما عن الاتصالات فلقد حدثت طفرة في الاتصالات حولت العالم إلى قرية صغيرة وربطت بين الشعوب المتباعدة فأصبح الإنسان يستطيع أن يرصد ما يجري على الطرف الآخر من الكرة الأرضية بالصوت والصورة في لحظة قيام الحدث وأصبحت عملية تبادل المعلومات والمعارف سهلة ميسرة. وأدى انتشار المعلومات السريع عبر وسائل الاتصال المختلفة إلى تدفق هائل في المعلومات والأخبار والمعارف والأبحاث التي يعجز الإنسان بقدراته العادية عن متابعتها والإلمام بها في عمره القصير.

ومن خلال ما سبق بدأت بعض الظواهر الجديدة تتخذ مكاناً لنفسها داخل المجتمع المصري وعلى الرغم من قلتها إلا أن الباحث المتعمق لأحوال مجتمعه يستطيع أن يلحظ هذه الظواهر محاولاً ربطها بالسياق العام للثقافة السائدة في إطار استدراج مصر إلى المنظومة العالمية للكوكب الواحد فنجد مثلاً أن كثيراً من الشباب يتأثر بما هو جديد ومأخوذ من الغرب دون أن يدركوا هل تتمشى مع عاداتنا وتقاليدنا الشرقية . فهذا يتطلب منا وقفة لمتابعة شبابنا وبث روح الانتماء لمجتمعه الشرقي وتعاليم دينه حتى لا يقع فريسة سهلة لهذه الظواهر غير المألوفة في مجتمعنا الشرقي وهذا ينبع من الأسرة في

---

(356) Afro-Asian, Peoples, Solidarity Organization. International conference. Vision of culture in the 21st century (women's studies forum) vol g. Korean women's Development Institute 1993 , PP. 32 : 34 (Cairo :November 6/7/2000).

الأساس لأنها تمارس أول وأعمق تأثير على الأبناء[357].

فضلاً عن ذلك فإن لثقافة العولمة بعد أخطر وهو ما يتعلق بثقافة الجنس الذي يبث من خلال الفضائيات أو أشرطة الفيديو أو شبكة الإنترنت التي تغزو في الأساس عقول الشباب. وتحت وطأة الظروف الاقتصادية المتعثرة لبعض الشرائح الاجتماعية فإن هذه الثقافة - خاصة في مجال الشباب - تدفعهم إلى سلوكيات تساعدهم في إشباع حاجاتهم الاجتماعية والجنسية ويأتي هنا الزواج العرفي لتحقيق هذا الإشباع والانحراف الجنسي بصوره المختلفة[358].

ولأن الأسرة تعتبر جزءاً من المجتمع ، فإنها تخضع للتغير الاجتماعي والتحول الذي يحدث فيه بمختلف سرعاته ودرجاته، وتخضع بالتالي للمشاكل المختلفة المترتبة على هذا التغير وما يحدثه من تفكك اجتماعي في البناء الاجتماعي الكلي[359].

فلا يمكن أن نغفل أن الأسرة تعيش في مجتمع له قواعد وأساليب للضبط الاجتماعي . كما أنه له قيمه وتقاليده الخاصة به فهذه الأمور كلها تشكل الأسرة وتطبعها بطابع المجتمع الذي تعيش فيه، فالحياة الأسرية تقوم على تفاعل عناصر كثيرة مع بعضها البعض. هذه العناصر قد تكون بيولوجية أو عاطفية أو خلقية أو اقتصادية أو قانونية ، وهذه العناصر قد تتواجد وتستمر ، وفي نفس الوقت قد تكون عرضة للتغير من خلال المجتمع[360].

ومن هنا، فقد أحدثت هذه التغيرات السياسية والاقتصادية التي تعرض لها المجتمع

---

(357) سهير العطار: علم الاجتماع العائلي ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، النسر الذهبي للطباعة،2002، ص 263 : 264.

(358) علي ليلة: "الثقافة العربية والسياسية" ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2003 ، ص 36 : 37.

(359) Benjamin Kidel, social Evoution .W. Germany, Methuen, 1980 , P. 12.

(360) Sutherland - L, Veroff - . :"Perdicting marital quality with narrative assessments of marital experience", journal of mariage and the family, 55 (2) , May 1993, PP.326 : 337.

المصري تأثيراً غير مباشر على الأسرة. كما أن التحديث والتحضر جرفا الأسرة إلى تحولات سريعة في إيقاعها هددت استقرارها . كما تداخلت القيم والمعايير الثقافية وازدادت حدة الصراع القيمي بين الجديد والقديم ، مما انعكس على الفئات الاجتماعية المختلفة. كما حدثت تحولات سريعة في مجالات التعليم والإعلام والاقتصاد ودور المرأة في المجتمع ، صاحبها بروز قيم جديدة تحمل في طياتها بعض السلبيات التي تهدد الاستقرار الاجتماعي والعائلي ، ولم يعد دور ومكانة أفراد الأسرة محدداً بوضوح كما كان من قبل ، وفقدت الأسرة دورها في حماية التراث الثقافي في مواجهة الغزو الثقافي القادم مع ثورة المعلومات والشبكات الفضائية . كما فرضت السياقات الحضرية الجديدة تغيرات كبيرة في أدوار الأمومة والأبوة والأخوة والجوار والصداقة، الأمر الذي هدد شبكة العلاقات الأسرية والقرابية . كما تقلصت الانتماءات والولاءات العائلية وتحول النمط الجمعي الذي كان ينمو في ظله الأحفاد إلى نمط فردي مستقل، وزادت المسافات الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد الأسرة الواحدة، وتزايدت مع ذلك الأحقاد والغيرة بدلاً من الحب والمودة وتضاءلت فرص الاتصال بين الأهل والأقارب والمعارف، مما أدى إلى ضعف مظاهر التضامن والتأييد الاجتماعي . كما تضاءل التزام أفراد الأسرة بمسئولياتهم الاجتماعية والاقتصادية والقانونية تجاه أقاربهم وأهليهم[361].

وفي هذا السياق يرى الكثير من علماء الاجتماع أن التغيرات الثقافية أو الاجتماعية غير المتوازنة غالباً ما يترتب عليها ظهور الكثير من المشاكل الاجتماعية ، وذلك لأن هذه المشاكل تعتبر في الواقع نتاج للتغير الاجتماعي والتخلف الثقافي، حيث تعكس المشاكل الاجتماعية الدرجة المتفاوتة من التغيير بين عناصر المجتمع الواحد، وخاصة

---

(361) إجلال إسماعيل حلمي : القيم والعنف الأسري في المجتمع المصري ، تحليل مضمون لحوادث العنف بين أفراد الأسرة في جريدتي الأهرام والأخبار خلال التسعينيات ، أحمد زايد ، سامية الخشاب (محرري) الذات والمجتمع في مصر، أعمال الندوة السنوية الثالثة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مايو 1996، ص 427 : 428.

بين السلوك والقيم[362].

كذلك فقد استخلص " دوركايم" نتيجة عامة تشير إلى أن الفقدان التام لعملية التنظيم الذي يميز الظروف الاقتصادية للمجتمع الذي كان يعيش فيه يجعل الباب مفتوحاً لـ كل أنواع المخاطرة ، حيث أنه طالما ظل الخيال جائع أو متشوق للتجديد وغير مضبوط بقيود ، فإنه يقع في العشوائية ، وهنا تحدث الأزمات والكوارث الكبرى وقد أطلق دوركايم على هذه الحالة الأنومي أو اللامعيارية الاقتصادية[363].

ورغم أنه من الصعب تحديد مدى التغير في القيم لأنها تتطلب عشرات من السنين للتحقق من تغيرها، وعلاقة هذا التغير بانتشار ظاهرة الطلاق وغيرها من المشكلات الأسرية، إلا أنه توجد علاقة قوية بين عمليات التحديث والتحول الاقتصادي والمادي السريع وفساد وتحلل القيم الأسرية التقليدية ، فالأسرة المصرية الحديثة تختلف عما كانت عليه في الماضي من حيث البناء والوظيفة، حيث أن تأثر النسق الثقافي بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية وشمول نسق القيم الأصيل قيماً جديدة تؤكد على الفردية والأنانية والسلبية واللامبالاة، بدلاً من التعاون والمشاركة والولاء والانتماء للأسرة والمجتمع . فضلاً عن سيادة قيم الاستهلاك والملكية والكسب السريع . وقد انعكست على قيم التعليم ، والعمل ، وقيم التراحم والمودة بين الأزواج والزوجات، والآباء والأبناء، والأخوة والأخوات ، أى أنه قد انقطعت أوصال الأسرة المصرية وتفككت مقوماتها نتيجة لتغير القيم الثقافية والاجتماعية ونتيجة للتغيرات الديموجرافية والسياسية والاقتصادية ومظاهر التحضر السريع التي شهدها المجتمع المصري خلال الآونة الأخيرة[364].

---

(362) Vogo, Solven, Social change, second Edition, Englewood. Clifis, N.Y. 1989.

(363) Durkheim, Emile, Suicide, A study in sociology, A free press, N.Y. 1966

(364) إجلال إسماعيل حلمي:القيم والعنف الأسري في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص 427 : 429.

ويمكن أن نحدد بعض مؤشرات التغير في القيم الاجتماعية والثقافية داخل الأسرة في أنه بعد الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي ، وفي ظل التغير المادي المصاحب له فقد طرأت على العلاقات الإنسانية في أكثر أنواعها خصوصية وإشباعاً وهى العلاقات الأسرية ما يسمى بالتشيؤ، فبدأت تختفي القيم الأصيلة كالمحبة والمودة بين أعضاء الأسرة الواحدة ، ويتحول كل فرد من أفرادها إلى شيء مادي بالنسبة للآخر ، هذا فضلاً عن أن الحب والعاطفة والميول، والقيم الإنسانية النبيلة كالأخلاق والتدين أصبحت لا قيمة لها أمام الأمور المادية، حيث كثيراً ما نجد فتاة في السابعة عشر من عمرها توافق على الزواج من شيخ عجوز قد تجاوز الخمسين أو الستين من عمره، لأنه فقط قادر على أن يحقق لها كل متطلباتها وطموحاتها المادية، بصرف النظر عن عمره أو أخلاقه أو وظيفته. وهذا بالقطع إن دل على شيء فإنما يدل على حالة التشوه التي أصبحت عليها معايير التقويم عند الذات والمجتمع في مصر.

وفي هذا الإطار فقد تغيرت نظرة الزوجات والأبناء داخل الأسرة المصرية تجاه التعليم والعمل. فبعد أن كان الحصول على شهادة من بين المتغيرات التي تضعها الأسرة في الاعتبار عند اختيار زوج المستقبل لإحدى بناتها، أصبح ما يملكه الفرد من ثروة وإمكانية الحياة المريحة الميسورة بغض النظر عن مستوى تعليمه أو أصله أو عائلته هو المتغير الذي يؤخذ في الحسبان . وبذلك أصبح الشخص لا يقاس بانتمائه الطبقي " العائلي" بقدر ما يقاس بما لديه من ثروة [365].

كذلك من الشواهد الواقعية الدالة على ضعف منظومة القيم داخل الأسرة المصرية كنتاج لتلك التحولات التي شهدها المجتمع المصري اختفاء ظاهرة الزيارة بين الأهل والأصدقاء والتي كانت تجسد علاقات الود والتواصل بين الأسر بما تنطوي عليه من كونها مجالاً للتنفيس والترويح عن النفس من الضغوط وعبء المشكلات.

---

(365) هالة منصور عبد الرحمن : الأسرة ذات العائل الواحد ، دراسة في تغير الأدوار داخل الأسرة ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ، 1991، ص 337.

ومما يؤكد ذلك انحسار علاقات الجيرة في الآونة الأخيرة ، فقد كانت جماعات الجيرة فيما قبل هذه التحولات تشغل حيزاً مهماً في حياة الأسرة المصرية لما كانت تؤديه من وظائف في حياة الأسرة كفض المنازعات وخاصة بين الأزواج والزوجات وممارسة الضبط الاجتماعي وتبادل المساعدات والمشاركة الوجدانية واكتساب الخبرات .... الخ ، فالمشاهد اليوم هو انحسار لهذه العلاقات إلى الحد الذي وصل إلى أن الأسرة ربما لا تعرف أسماء جيرانها في المسكن وأصبحت الأسرة منعزلة منغلقة على نفسها[366].

هذا وقد أثرت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري على طبيعة العلاقات داخل الأسرة المصرية، فبينما كانت رئاسة الأسرة تكاد تكون حكراً على الرجل ظهر الاتجاه إلى الأسرة المتكافئة ، حيث يتبادل الزوج والزوجة وبمشاركة الأبناء القيادة حسب الظروف. أما من جهة علاقة الآباء بالأبناء فقد حدث تغير فيها أيضاً ، وأصبح لكل فرد في الأسرة كيانه الخاص وانحسر الدور التسلطي للآباء وأصبح الأبناء في كثير من الأحيان أفراداً مشاركين أكثر منهم أفراداً تابعين.

فقد ارتبطت الأيديولوجية الفردية ، كسمة من سمات الأسرة الحضرية بظهور فلسفة المساواة بين أعضاء الأسرة لتوجه ميكانيزمات التفاعل الأسري وجهة جديدة غيرت إلى حد كبير من مظاهر التسلط الأبوي التقليدي، والتي كانت تستند إلى فوارق السن والنوع كأسس أولية لتحديد مكانة الفرد في الأسرة، وتعيين أنماط السلوك المتوقعة، وتوجيه علاقاته بالآخرين. ويعتبر مجال العلاقة بين الزوج والزوجة وبين الأب وأبنائه من أوضح المجالات تأثراً بفلسفة المساواة الديمقراطية وأكثرها تعبيراً عن مظاهر ضعف التسلطية الأبوية التقليدية : ففي الوقت الذي أكدت فيه التبعية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في الأسرة التقليدية من مظاهر التسلط والسيطرة التي اقترنت تاريخياً بمركز الرجل، كان إقبال المرأة على العمل خارج المنزل والأسرة أساساً هاماً لتأكيد الاستقلال الاقتصادي لها وتمهيداً مقبولاً لفلسفة المساواة التي نادت بها المرأة، ولتغيير النظرة إليها وإلى مكانتها التقليدية في الأسرة. كما أن الارتقاء

---

(366) سامية الخشاب : شاهد على الأسرة المصرية المعاصرة، مرجع سابق ، ص 3.

بالمستوى التعليمي للمرأة (ابنة أو زوجة) كان يعني أنها أصبحت متحدثة ومثقفة وواعية، لتتلاشى فوارق السمو والدنو في العلاقة بين الجنسين ولتتأكد من جديد فلسفة المساواة كقيمة من القيم الأسرية المتغيرة. وفي مجال العلاقة بالأبناء حلت الديمقراطية محل التسلطية الأبوية التقليدية، حيث أن الأبناء مع هذه الأيديولوجية الفردية إذا ما استطاعوا كسب قوتهم كآبائهم وعرفوا ما عرفه الآباء، يصبحون أصعب مراساً وأقل احتمالاً لتقبل سلطة الآباء المطلقة، وبالتالي عجزت الأسرة بقيمها التقليدية التسلطية عن السيطرة على الأبناء وتوجيه سلوكهم وتدبير شئون حياتهم. وقد انعكست فلسفة المساواة بين الجنسين في مجال العلاقة بالأبناء، مما يترتب عليه إلغاء الفوارق الجنسية بين الأبناء، وأصبحت مسائل العمل والتعليم واختيار الزوج بالنسبة للفتاة مسائل شبه فردية قد لا تصاحب في كثير من الأحيان بشعور بالاستهجان أو التمرد أو التصدي الأسري [367].

وهكذا فقد كانت سيطرة الذكور على سياسة الأسرة والحياة العامة برغم كل شيء بمأمن من الأذى، إلى أن أصبح بإمكان النساء أن يقتحمن الحياة الاقتصادية. كذلك بدأ الشكل الأسري الذي صيغ خلال القرن التاسع عشر والذي بني على التحديد المتعمد لعدد الأطفال وأبقى على الأيديولوجية الأمومية التي أبقت النساء في البيت وأخضعتهن للسلطة الاقتصادية الذكورية في التغير وأصبحت تلك السلطة الذكورية مهددة نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتغير دور النساء حيث كان احتضان الأسرة في الماضي مرتبطاً بالحب الرومانسي والكيان العائلي وكان ذلك في الأغلب واجباً نسوياً[368].

كذلك سمحت التغيرات المادية للنساء إلى أن يرسخن دعائم المطالبة بالمساواة مع الذكور من حيث أن أنصار المساواة بين الجنسين يعتقدون أن الأسرة مدمجة داخل

---

(367) السيد عبد العاطي السيد وآخرون : علم اجتماع الأسرة، مرجع سابق، ص 120 : 121 .
(368) سامية خضر صالح: دراسات سوسيولوجية معاصرة، مرجع سابق، ص 27 .

منظومات أشمل للسلطة الاقتصادية والسياسية ويتضح ذلك من خلال مصالح كل عضو من أعضاء الأسرة فأحياناً تكون متباعدة وأحياناً أخرى تكون متنافرة وأحياناً متصالحة وأحياناً متصارعة، ومعنى ذلك أن الأحوال البنيوية الاجتماعية، كالاستقلال الذاتي المتنامي والاستقلال المالي للنساء والقدرة على ضبط معدل الإنجاب فرض واقع جديد خاصة بالنسبة للرجل وهو ضرورة بذل جهد أكثر وضوحاً للعلاقات الحميمية الأسرية [369].

علاوة على ذلك، فقد أدى ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية المصاحبة للأخذ بسياسات الانفتاح الاقتصادي والعولمة إلى حدوث تباعد مادي ونفسي كبير بين أفراد كثير من الأسر، فليس غريباً أن نسمع الآن عن أسر عائلها في إحدى الدول العربية، والأم مع الأطفال في إحدى القرى، بينما يدرس أحد الأبناء في إحدى الجامعات في المدن. هذا الشكل الجديد في الأسرة المصرية يصاحبه في الغالب تراخ في العلاقات يصل إلى درجة التباعد والفتور الأسري، بل إلى التفكك في كثير من الأحيان، ويعني ذلك أن زيادة الدخل التي تأتي للأسرة مع الهجرة، سواء كانت داخلية أم خارجية تصاحبها دائماً خسارة مقابلة تتمثل في عدم شعور الأفراد بالدفء العاطفي والأمن النفسي الذي لا يمكن أن يتوفر إلا في أسر بها حد أدنى من التماسك الاجتماعي .

وليس للتماسك الاجتماعي Social Cohesion معنى متفق عليه ولكنه يستخدم عادة بصورة رسمية للإشارة إلى مواقف يرتبط فيها الأفراد الواحد بالآخر من خلال مجموعة من الالتزامات الثقافية والاجتماعية المشتركة. وتستخدم التماسكية Cohesiveness كصفة تتصف بها الجماعات الصغيرة وهي تتضمن أولاً: جاذبية الجماعة لأعضائها . ثانياً: القوى التي تدفع الأعضاء ليظلوا أعضاء فيها. كما أن هناك استعمال آخر مستمد من بحث "دوركايم" في كتابيه "تقسيم العمل الاجتماعي" و"الانتحار" وهو يرى أن التماسك صفة للجماعات والتنظيمات والمجتمعات وتؤثر

---

(369) المرجع السابق، ص 27 .

في أنماط مختلفة من السلوك. كما أن بعض علماء الاجتماع أدخلوا المصطلح للإشارة إلى الجماعات الكبيرة والصغيرة على السواء التي تتميز بثلاث مميزات رئيسية هي :

أولاً : التزامات الفرد بالمعايير المشتركة .

ثانياً : القيم والاعتماد المتبادل الناشئ عن المصلحة المشتركة .

ثالثاً : توحد الفرد بالجماعة [370].

هذا وقد أدت هجرة الأزواج المصاحبة للأخذ بسياسات الانفتاح الاقتصادي والعولمة إلى تغير العلاقات بينهم وبين زوجاتهم، سواء من الناحية العاطفية، أم المالية، أو درجة إشراكهم في الرأي وتقديرهم لهم، حيث ساءت العلاقة بين الأزواج والزوجات بعد السفر إما نتيجة لشك الأزواج في تصرفات زوجاتهم، أو نتيجة لتعالي الأزواج على الزوجات نظراً لتحسن وضعهم الاجتماعي، بالإضافة إلى أن طول مدة غياب الزوج كانت عاملاً أساسياً في الاضطراب العاطفي وزيادة المشكلات بينهما .

ولعل أبرز التحولات التي عرفتها الأسرة المصرية هو ميل أفرادها إلى الاستهلاك، وتغير نظرتهم إلى الزواج، والتفكك النسبي في الروابط الأسرية، والأخذ بمظاهر الحياة الحديثة، كل هذا لا تنفرد به المدن عن الريف، فلقد أصبح أهل القرى يتعلمون من التليفزيون والفيديو أساليب الحياة الحديثة، وأصبح لديهم طموحات وتطلعات مادية ذكوراً وإناثاً، والدليل على تأثر الريف المصري بالتحولات الاقتصادية التي يمر بها المجتمع المصري أن الزوجات والأبناء أصبحت لهم تطلعات مادية، مما يزيد من حدة الخلافات الأسرية والعنف الأسري في الريف المصري [371].

كما شهدت الأسر المصرية في الآونة الأخيرة ما يسمى بظاهرة العنف الأسري، والتي تعد هي الأخرى انعكاساً لما طرأ على الأسرة من تغير في القيم والأدوار والعلاقات الاجتماعية، ذلك أن العنف يرتبط بالقيم الثقافية التي تضع الرجل على قمة

---

(370) المرجع السابق، ص 21 : 22 .

(371) إجلال إسماعيل حلمي: القيم والعنف الأسري في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص 430 : 431.

obeikandl.com

التدرج الهرمي للسلطة في الأسرة. ويتضاعف عنف الرجل في الأسرة ويلجا إلى الإيذاء البدني والنفسي كلما افتقد المصادر التي ترفع من مكانته وهيبته داخل الأسرة بسبب انخفاض دخله، أو بطالته، أو المرض وخلافه [372].

وهذا ما أكده أيضاً تقرير منظمة الصحة العالمية عام 1994 في أن تردي الأحوال الاقتصادية والاجتماعية أو سوءها يؤدي إلى كثرة الخلافات بين الأزواج والزوجات مما يؤدي إلى سوء المعاملة بينهم واتسامها بالعنف مما ينتج عنه إساءات جسدية ونفسية يترتب عليها حدوث الكثير من المشكلات الاجتماعية ومن بينها الطلاق[373].

ورغم أنه لا توجد إحصائيات رسمية عن العنف داخل الأسرة في مصر إلا أنه توجد دراسات تتسم بالتخصص وتوضح نمط هذا العنف الأسري خاصة إساءة معاملة الزوجات وضربهن. ففي دراسة للمجلس القومي للسكان عام 1997 طبقت على سبعة آلاف زوجة في الريف والحضر أظهرت النتائج أن 35% من المصريات المتزوجات قد تعرضن للضرب من قبيل أزواجهن مرة على الأقل من زواجهن وأن المرأة الريفية تتعرض للضرب أكثر من المرأة الحضرية .

وقد توصل بحث المرأة الجديدة الذي قدم لمؤتمر بكين عام 1996 لبعض البيانات ومنها أن العنف ضد المرأة بسبب منع الزوجة من السفر يمثل 69% ومنعها من الخروج من المنزل يمثل 82%، الأمر الذي يفرض ضرورة الاهتمام بالعلاقات بين أعضاء الأسرة باعتبار أن ذلك يشير إلى مواقف من التفاعل داخل البناء الأسري وبين أعضائه والنسق القيمي والذي يظهر في التفاعل الرمزي الذي يتم الاتفاق عليه ويصبح وسيلة التفاهم داخل الأسرة [374].

---

(372) المرجع السابق، ص 430 .

(373) عرض تقرير منظمة الصحة العالمية بجريدة الأهرام، مشار إليه في محمد الجوهري، المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص73 .

(374) سامية خضر صالح: دراسات سوسيولوجية معاصرة، مرجع سابق، ص 34 .

وفي دراسة جامعة "نيو – هامبشير" الإنجليزية عن العلاقات الأسرية التي تعتمد على الثقة المتبادلة بين الآباء والأبناء، توضح الدراسة أن بطالة عائل الأسرة تؤدي إلى فقدان الزوجة والأبناء للثقة المطلوبة في العلاقات الأسرية، وأن الحميمية داخل نطاق الأسرة تكون مفتقدة وخاصة أن العبء يلقى في هذه الحالة على الزوجة أو أحد الأبناء كبير السن، مما يدفع الأسرة إلى الكثير من المشكلات التي تتضاعف بشكل كبير حتى تصل إلى الجريمة، سواء أكان ذلك داخلياً عن طريق العدوان على أحد أفراد الأسرة، أم خارجياً عن طريق الوسائل المنحرفة لسد هذا العجز القائم على بطالة رب الأسرة[375].

كذلك فقد أثرت أزمة الإسكان على الأسرة المصرية وأدت إلى :

1 - تأجيل كثير من الزيجات لعدم وجود مكان سكني للأسرة الجديدة .

2 - اضطرار الأسر الجديدة إلى السكن مع الآباء ولو بصفة مؤقتة وهو أمر مقلق لكلتا الأسرتين يترتب عليه ظهور الكثير من المشاكل التي قد تؤدي إلى الطلاق وخاصة في الأسرة الجديدة.

3 - اضطرار الأسرة الجديدة إلى قبول السكن في أي مكان حتى لو لم يلائم الأسرة، أي أن الأسرة قد حرمت من فرصة المقارنة لاختيار السكن المناسب بل أن أعداداً من تلك الأسر لجأ إلى أماكن لا تصلح للمعيشة إطلاقاً مثل سكنى المساجد والقبور والمعيشة مع أسرة أخرى في مسكن واحد مشترك مع عدم وجود قرابة أو معرفة سابقة بين الأسر المشاركة في كثير من الأحيان [376].

هذا ويتضمن الجدول التالي عرضاً لعدد إشهادات الطلاق ومعدلاتها الخام

---

(375) Grant, Jim: The unvarnished trath about parents, New – Hampshire, V. 17, No. 2, P:10: 13, Dec., 1995, opinion papers (120), journal Articles (80).

(376) المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري (1952 – 1980) ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1985، ص 666 .

obeikandl.com

بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من عام 1980 وحتى عام 2004 [377].

السنوات	عدد إشهادات الطلاق	المعدل %
1980	68512	1.6
1981	68501	1.6
1982	70215	1.6
1983	71169	1.6
1984	76443	1.6
1985	72563	1.5
1986	68735	1.4
1987	69494	1.4
1988	67866	1.3
1989	64766	1.2
1990	67195	1.3
1991	64165	1.2
1992	61689	1،1
1993	65166	1،1
1994	67028	1.2
1995	67653	1،1
1996	69219	1.2
1997	70899	1.2
1998	71792	1.2

(377) تم استخلاص الجدول من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق للأعوام من 1980 وحتى عام 2004 .

obeikandl.com

السنوات	عدد إشهادات الطلاق	المعدل %
1999	73414	1.2
2000	68991	1,1
2001	70279	1,1
2002	70069	1,1
2003	69867	1.0
2004	64496	0.9

ومن هذه البيانات يتضح أن أعداد حالات إشهادات الطلاق قد اتخذت اتجاهاً متزايداً بالقياس إلى الفترات السابقة، حيث انخفضت معدلات الطلاق في منتصف الستينيات وحتى عام 1973، وذلك لتأثرها بالأوضاع السياسية والاقتصادية للبلاد وخاصة تلك الحروب التي خاضها المجتمع المصري في عام 1967، 1973 وانعكاس آثارها على اتجاهات ومشاعر جماعات وطبقات المجتمع نحو الزواج والطلاق، بالإضافة إلى التشريعات التي استحدثت خلال تلك الفترة، والتي أسهمت في إعاقة وقوع الطلاق، وجعلت الشقة المؤجرة من حق الزوجة الحاضنة [378].

وانطلاقاً من هذا التفسير العملي، الذي يجعل الاستمرار في الحياة الزوجية وعدم استحالة العيش مرهوناً بعدم وجود مأوى للأم الحاضنة، أو خوفاً على فقدان الشقة، فإنه يمكن القول أن إبطال نص هذه المادة من القانون بعد فترة وجيزة من صدوره، وتمرس طالبي الطلاق على التحايل على التشريعات، واصطناع الأدلة التي تحرم الزوجة من هذا الحق، وعدم تمكينها من الشقة موضع النزاع. كل ذلك قد أسهم بالإضافة إلى الوعي المتزايد بحقوق المرأة المطلقة في ارتفاع معدلات الطلاق التي أظهرتها البيانات الإحصائية بوضوح، وأكدها الواقع المعاش. وربما يرجع ذلك أيضاً إلى طبيعة التحولات الاقتصادية، وإلى رفض المرأة تحمل عنف الزوج. كما يفسر

(378) علياء شكري: قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، دراسة للثبات والتغير الاجتماعي والثقافي، مرجع سابق، ص 204 .

ذلك انتشار تعليم البنات ونمو الوعي لدى المرأة ومعرفتها بحقوقها الشرعية ومطالبتها بها، وخروجها للعمل. فكلها عوامل ساعدت على تغير وضع المرأة ورؤيتها للواقع ورفضها الاستسلام للموروث الثقافي والأفكار القديمة. ومع ذلك نجد أن الظروف المادية تجبرها في كثير من الأحيان على الاستمرار في الحياة الزوجية رغم استحالة العيش. ولولا هذه الظروف، لتضاعفت هذه المعدلات أضعافاً مضاعفة [379].

هذا ويرتبط التعليم ارتباطاً قوياً بارتفاع معدلات الطلاق أو انخفاضها، حيث يرى كثير من علماء الاجتماع أن إقبال المرأة على طلب العلم وتحررها الاجتماعي والاقتصادي، قد ولد لديها شعوراً قوياً بالتمرد على سلطة الرجل التقليدية، وقد تبين عند محاولة التحقق من هذا الافتراض على المجتمع المصري أن الطلاق أكثر حدوثاً بين الأميات وأقل وقوعاً بين المتعلمات، وهذا يعني أنه كلما زاد حظ الزوجة أو الزوج من التعليم، ازدادت مسئولياته نحو أسرته، وكان أكثر تردداً في قبول مبدأ هدمها وطلب الطلاق، ويتفق هذا مع ما ذهب إليه البعض الآخر من علماء الاجتماع من أن المتعلمين والمتعلمات أكثر نفوراً أو كرهاً للطلاق، وأكثر من غيرهم كذلك في تحمل الالتزامات الأسرية، هذا إلى جانب أن التجربة الثانية في الزواج قد تبين أنها أكثر تعرضاً للفشل بين الأميات من غيرهن نتيجة للتسرع وعدم تلافي الأخطاء التي وقعت في الزواج السابق فضلاً عن أنها تتم أحياناً بسرعة لإغاظة الزوج السابق، أما التجربة الثانية في الزواج بين المتعلمات فإنها تكون أكثر استمراراً بل ونجاحاً. كذلك فقد تبين أن المطلقين يتشابهون مع المطلقات، حيث يكون الطلاق أكثر وقوعاً بين الأميين وممن يعرفون القراءة والكتابة، وتتعرض الزيجة الثانية لديهم للفشل إذا قورنت بالزيجة الثانية عند المتعلمين [380].

هذا ويتضمن الجدول التالي عرضاً لعدد إشهادات الطلاق في الجمهورية حسب المستوى التعليمي لكل من المطلق والمطلقة خلال عام 2004 وذلك وفقاً للإحصائية

---

(379) المرجع السابق، ص 204 .

(380) سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص 267 : 268 .

الأخيرة التي تم نشرها في هذا الصدد [381].

درجة التعليم	عدد الإشهادات	
	مطلق	مطلقة
أمي	10795	18253
يقرأ فقط	2352	1894
يقرأ ويكتب	22865	19199
شهادة أقل من المتوسط	2317	2017
شهادة متوسطة	15581	15202
شهادة فوق المتوسط	732	570
شهادة جامعية ومعاهد عليا	7678	4783
درجة جامعية عليا (دبلوم – ماجستير – دكتوراه)	115	77
غير مبين	2061	2501
الإجمالي	64496	64496

علاوة على ذلك، ترتبط المهنة أيضاً ارتباطاً وثيقاً بارتفاع معدلات الطلاق أو انخفاضها، حيث تقل نسبة الطلاق داخل المجتمع المصري بين فئة المديرين وأصحاب المهن الإدارية، وذلك لكونهم أقل الفئات طلباً للطلاق من زوجاتهم، وأكثرها التزاماً بالروابط الأسرية واحتراماً لها. بينما تبلغ نسبة الطلاق أعلى معدل لها عند العاملين في الزراعة وتربية الحيوان والصيد. ويرجع انخفاض معدل الطلاق بين الفئات العليا مقارنة بالدنيا إلى أن حياة الفئة الأخيرة مليئة بالمشكلات الناجمة عن سوء أوضاعهم المادية، وانخفاض مستوياتهم الثقافية والتربوية، وقد يرجع ذلك أيضاً إلى أن الفئات الدنيا ليس أمامها بدائل أخرى متاحة تخفض حدة التوترات الزواجية، مثلما هو متاح للفئات العليا، أو ربما يرجع ذلك إلى أن الضوابط الاجتماعية في بعض أقسام الفئات العليا تجعل من

(381) تم استخلاص الجدول من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق، عام 2004 .

استمرار الزواج قيمة في حد ذاتها تسهم في مقاييس الصلاحية أو القيادة[382].

هذا ويتضمن الجدول التالي عرضاً لعدد إشهادات الطلاق بالجمهورية حسب نوع الطلاق ومهنة المطلق خلال عام 2004 وذلك وفقاً لما تم نشره من إحصائية أخيرة في هذا الصدد [383].

المهنة	نوع الطلاق				
المطلق	رجعي	بائن بينونة صغرى	بائن بينونة كبرى	غير مبين	الجملة
رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرين	447	3116	107	38	3708
الأخصائيون وأصحاب المهن العلمية والتعليمية	934	5032	164	100	6230
الفنيون ومساعدو الأخصائيون	656	4547	123	66	5392
القائمون بالأعمال الكتابية	150	1082	24	20	1276
العاملون في الخدمات ومحلات البيع	368	2223	58	47	2696
المزارعون والصيادون	990	8827	79	160	10056
الحرفيون ومن إليهم	1461	14514	278	229	16482
عمال تشغيل المصانع	519	3767	120	76	4482
عمال المهن العادية	71	572	11	7	661
القوات المسلحة	102	457	23	5	587
أفراد يعملون بمهن غير محددة	943	6363	137	147	7590
أفراد جدد يبحثون عن عمل	1	12	-	2	15
أفراد لم يبلغوا عن مهنهم	533	4566	81	141	5321
الجملة العمومية	7175	55078	1205	1038	64496

علاوة على ذلك فقد أشارت أيضاً البيانات الإحصائية المتعددة في السنوات الأخيرة إلى ارتفاع نسب الطلاق خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج، أي بين

---

(382) سناء الخولي : الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص 267 .

(383) تم استخلاص الجدول من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق، عام 2004 .

حديثي الزواج، حيث تحدث 40% من حالات الطلاق في السنة الأولى من الزواج، و40% أخرى في خلال الأربع سنوات الأولى من تاريخ الزواج، وهو ما يعني أن معظم حالات الطلاق تقع في السنوات الأربعة الأولى من الزواج. على أن الإنصاف يقضي علينا بأن نذكر أن معظم حالات الطلاق في تلك المرحلة تحدث في الأسر التي لم تنجب أطفالاً .

وقد يكون هذا هو السبب الحقيقي للطلاق ، وقد يكون من العوامل التي تشجع عليه، إذ ثبت لدى علماء الاجتماع أن الاستقرار العائلي يرتبط بحجم الأسرة، فكلما زاد عدد أفراد الأسرة انخفض عدد حالات الطلاق، وكلما صغر حجم الأسرة زاد عدد حالات الطلاق. ودلت الدراسة الاجتماعية كذلك على أنه كلما طالت مدة الحياة الزوجية قل عدد حالات الطلاق [384].

ويمكن تفسير زيادة معدلات الطلاق بين المتزوجين الذين لم يسفر زواجهم عن إنجاب أطفال خلال السنوات الأولى للزواج بالرغبة الملحة في إشباع غريزة الأبوة أو الأمومة من جانب الطرف غير العقيم مما يدفعه إلى طلب الطلاق. وقد يتفق الزوجان على استمرار حياتهما الزوجية رغم عدم إنجاب الأطفال، إلا أن تدخل طرف أو آخر من أسرة أحد الزوجين وإلحاحه على ضرورة وجود حفيد له قد يعجل بطلاقهما. وقد كشفت الدراسات الأمريكية أن إنجاب الأطفال ليس هو الذي يكلل الزواج بالنجاح ولكن الأكثر أهمية من ذلك أن يكون للزوجين وجهة النظر ذاتها بخصوص إنجاب الأطفال، إذ أن الخلاف بين الزوجين فيما يتعلق بتوقيت إنجاب الأطفال أو فيما يتصل بالعدد المرغوب إنجابه هو الذي يمكن أن يؤدي إلى انهيار الأسرة [385].

كذلك تزداد معدلات الطلاق زيادة كبيرة بين حديثي الزواج من صغار السن تحت العشرين عاماً، ويرجع ذلك إلى قلة الخبرة والدراية التي يتميز بها من هم في هذه السن المبكرة فضلاً عن نقص التدريب على تحمل المسئولية مما يزيد من احتمالات

---

(384) السيد محمد بدوي : المجتمع والمشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 196 .
(385) السيد عبد العاطي وآخرون : دراسات بيئية وأسرية، مرجع سابق، ص 245 .

تصدع

الأسرة في السنوات الأولى من الحياة الزوجية، وترتفع نسبة الزواج المبكر بين أبناء الطبقتين الدنيا والعليا نظراً لما يتمتع به أفرادهما من استقلال مالي في سن صغيرة. فالعمال غير المهرة والمزارعين يستطيعون التكسب وهم في سن مبكرة مما يجعل الأسرة تسارع بتزويجهم استعجالاً للفرح والسعادة ويشجعهم على ذلك انخفاض تكاليف الزواج وقلة مطالبه. أما أبناء الأثرياء فهم يتلقون دعماً مادياً كبيراً من أسرهم، التي تسعى لمد شبكة علاقاتها بغيرها من العائلات عن طريق النسب، فتيسر لهم الزواج وهم في مثل هذه السن. أما أفراد الطبقة الوسطى فلديهم ميل عام لتأخير سن الزواج حتى يتسنى لهم إنهاء التعليم والحصول على الوظيفة. فالطبقة الوسطى لها نمط حياة يتميز بالاعتماد على النفس مع الرغبة في تحقيق المكانة الاجتماعية العالية. ونخلص من هذا إلى أن معدلات الطلاق تزداد بين أفراد الطبقتين الدنيا والعليا عنها بين أفراد الطبقة الوسطى داخل المجتمع المصري [386].

هذا ويتضمن الجدول التالي عرضاً لمتوسط السن للمطلقين والمطلقات عند الطلاق خلال الفترة من عام 1980 وحتى عام 2004 وفقاً للإحصائية الأخيرة التي تم نشرها في هذا الصدد[387].

السنوات	المطلقون		المطلقات	
	شهر	سنة	شهر	سنة
1980	9	34	4	28
1981	7	34	3	28
1982	8	34	4	28
1983	7	34	3	28
1984	7	34	3	28
1985	11	34	10	28
1986	9	34	8	28

(386) المرجع السابق، ص 245 : 246 .

(387) تم استخلاص الجدول من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق للأعوام من 1980 وحتى 2004 .

orelkandi.com

السنوات	المطلقون		المطلقات	
	شهر	سنة	شهر	سنة
1987	3	35	-	29
1988	3	35	2	29
1989	3	35	-	29
1990	3	35	11	28
1991	10	35	7	29
1992	7	36	7	29
1993	9	36	2	30
1994	11	36	2	30
1995	3	35	4	32
1996	9	36	4	30
1997	8	36	1	30
1998	9	36	3	30
1999	-	37	4	30
2000	7	36	7	30
2001	2	36	4	30
2002	2	37	2	31
2003	8	37	8	31
2004	6	37	2	31

وهكذا تكشف البيانات الإحصائية أنه كلما ارتفع عمر المطلق ارتفع عمر مطلقته، هذا ويكثر وقوع الطلاق بين الرجال ابتداء من بلوغهم سن الثلاثين وقبل بلوغهم الثامنة والثلاثين. ومع أن البيانات كشفت عن زيادة معدلات طلاق الزوجات تحت سن العشرين، إلا أن الأزواج الذين تقل أعمارهم عن الثلاثين فإن الطلاق بينهم أمر نادر الحدوث، وهو نتيجة حتمية لندرة المتزوجين من الشباب قبل الثلاثين وخاصة في المدن، بعكس الحال بالنسبة للفتيات اللائي تزداد حالات الطلاق بينهن في هذه الفئة العمرية، وفي هذا دلالة على أن صغر سن الزوجة وقلة خبرتها بأمور الحياة، يحولان أولاً: دون اختيارها للزوج المناسب وثانياً: يقللان من قدرتها على مواجهة الصعاب التي تقابلها ويسهمان في عجزها عن التكيف الملائم مع المواقف الاجتماعية

المختلفة[388].

أما عن أسباب الطلاق الخاصة بالسنوات الأولى من الزواج، فقد أشارت الإحصاءات الرسمية في هذا الصدد إلى أن الطلاق بسبب الضرر الناتج عن إيذاء الزوج للزوجة يقع في المرتبة الأولى، حيث بلغت نسبة حالاته 44% من جملة حالات الطلاق على مستوى إجمالي الجمهورية، يليه الطلاق بسبب غيبة الزوج بنسبة 30%، ثم أسباب أخرى غير موضحة بنسبة 23% .

هذا ويتضمن الجدول التالي عرضاً لأحكام الطلاق النهائية حسب مدة الحياة الزوجية وأسباب الطلاق للأعوام 1975، 1980، 1985، 1990، 1995، 2000، 2004وفقاً للإحصائية الأخيرة التي تم نشرها في هذا الصدد [389].

السنوات	أسباب الطلاق	مدة الحياة الزوجية					
		أقل من سنة	1	2	3	4	5
1975	الطلاق بسبب اللعان	--	--	--	3	2	3
	الطلاق بسبب العيوب	1	2	--	1	--	--
	الطلاق للضرر بسبب الإيذاء	2	18	31	52	44	96
	الطلاق لتغيير الديانة	--	2	4	8	5	10
	الطلاق للضرر بسبب غيبة الزوج	--	19	56	63	39	146
	الطلاق لحبس الزوج	--	--	1	1	--	3
	أسباب أخرى	9	24	70	74	36	78
	الجملة	12	65	162	202	126	336
1980	الطلاق بسبب اللعان	--	--	--	--	--	--
	الطلاق بسبب العيوب	--	--	--	--	--	--
	الطلاق للضرر بسبب الإيذاء	--	30	55	67	47	77
	الطلاق لتغيير الديانة	--	2	--	1	1	1

(388) سناء الخولي : الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص 265 .

(389) تم استخلاص الجدول من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق للأعوام 1975، 1980، 1985، 1990، 1995، 2000 ، 2004.

السنوات	أسباب الطلاق	مدة الحياة الزوجية					
		أقل من سنة	1	2	3	4	5
	الطلاق للضرر بسبب غيبة الزوج	--	6	29	91	83	156
	الطلاق لحبس الزوج	--	--	--	2	2	1
	أسباب أخرى	15	16	23	26	28	50
	الجملة	15	54	107	187	161	285
1985	الطلاق بسبب اللعان	--	--	--	--	--	--
	الطلاق بسبب العيوب	--	--	--	--	--	--
	الطلاق للضرر بسبب الإيذاء	1	22	65	69	58	107
	الطلاق لتغيير الديانة	--	--	1	2	1	1
	الطلاق للضرر بسبب غيبة الزوج	--	5	25	46	39	74
	الطلاق لحبس الزوج	--	--	--	1	--	1
	أسباب أخرى	7	8	15	17	14	43
	الجملة	8	35	106	135	112	226
1990	الطلاق بسبب اللعان	7	--	--	--	--	2
	الطلاق بسبب العيوب	5	--	1	--	1	3
	الطلاق للضرر بسبب الإيذاء	--	--	1	1	--	--
	الطلاق لتغيير الديانة	--	--	--	--	1	1
	الطلاق للضرر بسبب غيبة الزوج	241	19	39	44	38	128
	الطلاق لحبس الزوج	3	--	--	--	--	1
	أسباب أخرى	62	19	39	27	24	61
	الجملة	318	38	80	72	64	196
1995	الطلاق بسبب اللعان	--	--	--	--	--	1
	الطلاق بسبب العيوب	1	--	1	1	1	2
	الطلاق للضرر بسبب الإيذاء	--	1	1	1	--	--
	الطلاق لتغيير الديانة	--	--	--	--	--	1
	الطلاق للضرر بسبب غيبة الزوج	257	7	10	27	30	114
	الطلاق لحبس الزوج	2	--	--	--	2	2

السنوات	أسباب الطلاق	مدة الحياة الزوجية					
		أقل من سنة	1	2	3	4	5
	أسباب أخرى	133	1	4	5	5	20
	الجملة	393	9	16	34	38	140
2000	الطلاق بسبب اللعان	--	--	--	--	--	--
	الطلاق بسبب العيوب	2	--	--	--	--	--
	الطلاق للضرر بسبب الإيذاء	--	--	--	--	--	--
	الطلاق لتغيير الديانة	--	--	--	--	--	--
	الطلاق للضرر بسبب غيبة الزوج	62	--	1	4	6	13
	الطلاق لحبس الزوج	3	--	1	--	1	2
	أسباب أخرى	291	12	12	16	19	64
	الجملة	358	12	14	20	26	79
2004	الطلاق بسبب اللعان	-	1	-	-	-	-
	الطلاق بسبب العيوب	-	-	-	-	-	-
	الطلاق للضرر بسبب الإيذاء	1	4	9	15	10	56
	الطلاق لتغيير الديانة	-	-	-	-	-	1
	الطلاق للضرر بسبب غيبة الزوج	2	3	4	4	3	18
	الطلاق لحبس الزوج	-	-	-	2	-	-
	أسباب أخرى	4	23	24	30	32	79
	الجملة	7	31	37	51	45	154

وأخيراً، فقد دلت الإحصاءات الرسمية بالنسبة لأنواع الطلاق الأكثر وقوعاً بين حديثي الزواج خلال السنوات الخمس الأولى على مستوى المجتمع المصري أن أغلبية حالات الطلاق تتم تبعاً للطلاق البائن بينونة صغرى بنسبة 75%، بينما يمثل الطلاق الرجعي نسبة 24%. وهذا بالطبع يعكس بدوره نظام الطلاق السائد في عرف

المجتمع المصري الذي يتم في الغالب طلاقاً بائناً تبعاً لنظام المبارأة أو الإبراء.

وفيما يلي عرضاً لعدد إشهادات الطلاق بالجمهورية حسب مدة الحياة الزوجية وأنواع الطلاق خلال الفترة من عام 1990 وحتى عام 2004 وفقاً للإحصائية الأخيرة التي تم نشرها في هذا الصدد [390].

السنوات	نوع الطلاق	مدة الحياة الزوجية					
		أقل من سنة	1	2	3	4	5
1990	رجعي	3797	1217	1021	840	718	554
	بينونة صغرى	20383	8530	5782	4270	3132	2401
	بينونة كبرى	269	115	100	81	50	74
	غير مبين	--	--	--	--	--	--
	جملة	23449	9862	6903	5199	3900	3029
السنوات	نوع الطلاق	مدة الحياة الزوجية					
		أقل من سنة	1	2	3	4	5
1991	رجعي	2641	1933	1856	1446	1078	1009
	بينونة صغرى	16936	10965	7403	4468	2784	2410
	بينونة كبرى	237	125	94	71	60	46
	غير مبين	--	--	--	--	--	--
	جملة	19814	13023	9353	5985	3922	3465
1992	رجعي	3066	1130	783	708	723	507
	بينونة صغرى	18417	7917	4790	3524	2900	2008

(390) تم استخلاص الجدول من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق للأعوام 1990، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 2000، 2001 ، 2002، 2003، 2004.

السنوات	نوع الطلاق	مدة الحياة الزوجية					
		أقل من سنة	1	2	3	4	5
	بينونة كبرى	305	101	96	77	64	51
	غير مبين	32	1	2	1	--	2
	جملة	21820	9149	5671	4310	3687	2568
1993	رجعي	3359	1005	899	775	663	539
	بينونة صغرى	20633	7504	5185	3570	2781	2121
	بينونة كبرى	362	115	92	74	72	51
	غير مبين	--	--	--	--	--	--
	جملة	24354	8624	6176	4419	3516	2711
1994	رجعي	3319	1055	812	714	575	462
	بينونة صغرى	22184	7599	5012	3777	2470	1859
	بينونة كبرى	295	162	93	71	63	48
	غير مبين	8	--	--	--	--	--
	جملة	25906	8816	5917	4562	3108	2369
1995	رجعي	2788	2255	1963	1542	1433	1025
	بينونة صغرى	14593	11613	6939	4615	3829	2219
	بينونة كبرى	192	145	116	95	82	62
	غير مبين	16	1	1	--	1	--
	جملة	17589	14014	9019	6252	5345	3306
1996	رجعي	2820	1360	1097	919	787	655
	بينونة صغرى	18848	8489	5878	3968	2853	2275

ooe-kenanieon

السنوات	نوع الطلاق	مدة الحياة الزوجية					
		أقل من سنة	1	2	3	4	5
	بينونة كبرى	290	141	81	94	63	50
	غير مبين	--	--	--	--	--	--
	جملة	21958	9990	7056	4981	3703	2980

1997	رجعي	2740	1395	907	777	671	498
	بينونة صغرى	21912	8184	5069	3746	2819	1982
	بينونة كبرى	401	147	117	94	79	49
	غير مبين	476	43	23	20	14	8
	جملة	**26519**	**9669**	**6116**	**4637**	**3583**	**2537**
1998	رجعي	2747	1546	1339	1083	911	707
	بينونة صغرى	17168	10115	6656	4376	3293	2273
	بينونة كبرى	319	172	126	96	69	52
	غير مبين	--	--	--	--	--	--
	جملة	**20234**	**11833**	**8121**	**5555**	**4273**	**3032**
1999	رجعي	3113	1112	1150	827	681	533
	بينونة صغرى	21379	8082	6093	4056	3059	2164
	بينونة كبرى	483	187	147	99	65	59
	غير مبين	364	18	18	9	9	4
	جملة	**25339**	**9399**	**7408**	**4991**	**3814**	**2760**
2000	رجعي	2403	830	732	527	429	392

2114	2863	3414	5154	7075	22384	بينونة صغرى	
74	63	81	113	148	397	بينونة كبرى	
168	12	22	24	75	588	غير مبين	
2748	**3367**	**4044**	**6023**	**8128**	**25772**	**جملة**	
533	681	827	1150	1112	3113	رجعي	2001
2164	3059	4056	6093	8082	21379	بينونة صغرى	
59	65	99	147	187	483	بينونة كبرى	
4	9	9	18	18	364	غير مبين	
2760	**3814**	**4991**	**7408**	**9399**	**25339**	**جملة**	
309	432	487	684	821	843	رجعي	2002
2230	2958	3706	5654	7888	9081	بينونة صغرى	
79	68	104	121	121	201	بينونة كبرى	
3	5	8	4	11	24	غير مبين	
2621	**3463**	**4305**	**6463**	**8841**	**10149**	**جملة**	
291	393	521	635	791	913	رجعي	2003
2175	2672	4025	5571	7376	9605	بينونة صغرى	
63	77	106	118	131	208	بينونة كبرى	
13	15	22	35	41	92	غير مبين	
2542	3157	4674	6359	8339	10818	جملة	
310	423	510	6860	775	871	رجعي	2004
2203	3093	3870	5323	7634	9745	بينونة صغرى	

	بينونة كبرى	176	133	122	88	72	66
	غير مبين	71	81	31	24	15	13
	جملة	10863	8623	6162	4492	3603	2592

وفي ضوء ذلك يمكن القول أن معدلات الطلاق تشير إلى حدوث تغير في أنماط السلوك بين المتزوجين، ومن ثم تعني وجهة النظر السوسيولوجية بضرورة النظر إلى تلك القوى الاجتماعية التي تسهم في الحفاظ على تماسك العلاقات الأسرية بين المتزوجين حديثًا، وتساعد على استقرار حياتهم الزوجية، وذلك لأن غياب مثل هذه الخصائص أو العوامل من شأنها أن تؤدي إلى حدوث انفصال أو طلاق بين الأزواج والزوجات في هذه الأسر.

وأخيراً، فإن مجمل ما سبق هو أن تغير العلاقات البنائية في الأسرة الحديثة قد أدى إلى تغيرات واسعة المدى في وظائفها، فكلما زاد التغير في العلاقات تضاءلت الوظائف، وأصبحت غير مقنعة للرجل أو المرأة، حتى أن الطلاق لم يعد ينظر إليه على أنه جرم أو إثم في الوقت الذي زادت فيه نسبة الزواج الثاني للمطلقين. غير أن زيادة معدلات الطلاق في الوقت الحاضر لا تعني أن الزواج في الماضي كان أسعد حالاً مما هو عليه الآن، وإنما كانت تتحكم فيه ظروف اجتماعية معينة مثل الخوف من التقاليد والتقولات وحاجة الزوجة الاقتصادية إلى الزوج إلخ ... [391].

رابعاً- الأسباب الاجتماعية للطلاق :

بداية قبل أن نتعرض للحديث عن الطلاق باعتباره من أهم المشكلات الأسرية التي يعاني منها المجتمع المصري في السنوات الأخيرة تجدر الإشارة إلى أن هناك مدخلين أساسيين بصدد التعامل مع المشكلات الأسرية، حيث يعرف الأول منها بالمدخل التقليدي وينظر إلى المشكلات الأسرية على أنها تمثل تلك الأوضاع

(391) سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث، مرجع سابق، ص 219 .

والظروف التي تمارس تهديداً وقهراً على ما يعتنقه أعضاء الأسرة من قيم ومعايير ومعتقدات اجتماعية وثقافية وغيرها مما يتصل بقدسية حياة الأسرة ويؤثر على طبيعة بنائها ووظائفها وأدوارها سواء داخل الأسرة أو في المجتمع الأكبر، كما يعرف الثاني بالمدخل الإصلاحي الذي نمى وتطور خلال هذا القرن تحت اسم مدخل في منتصف الطريق، ويرى أنصاره أن بعض مشكلات الأسرة تنبع من داخل الفرد نفسه، وينبع بعضها الآخر من البناء الاجتماعي، والأكثر من ذلك فهي تنبع من خلال التفاعل بين الاثنين معاً، وأنه من أجل تقديم الحلول للمشكلات الأسرية ومواجهتها لابد من اتباع وسائل إصلاحية تهتم بالتدخل على المستوى البنائي للأسرة من خلال بعض السياسات والإجراءات الفعالة كمحاولة إعادة النظر في توزيع الدخل بين الأسر الفقيرة، وتوفير المزيد من الفرص التعليمية لها، وغير ذلك من سياسات يمكن أن تساعد في حل الكثير من المشكلات الأسرية [392].

وفي هذا الصدد فقد ذكر "إدوارد . ج لوير" أن المتاعب المختلفة التي تواجه الأسر هي التي تشكل مفهوم المشكلة الأسرية، وقد تدعم هذا المفهوم بالاستناد إلى مفاهيم أخرى مثل الهجر والانحلال الخلقي واللاعضوية وتعرف المشكلة الأسرية بأنها "موقف يعترض الفرد أو الجماعة ويعوق قيامه بوظيفته بكفاءة ويحتاج إلى التوصل إلى مخرج منه " [393].

وقد قدم البعض تحليلاً اقتصادياً لأهم العوامل التي تؤثر على تهديد كيان الأسرة في المجتمعات الصناعية الكبرى، مركزاً على الأزواج في الأعمار الصغيرة، واتضح لهم أن التصنيع والتسابق التكنولوجي والإعلامي من أهم العوامل التي تدفع الأسرة إلى التفكك أمام شدة تيارات التحول الاجتماعي الذي يركز على عنصر المنافسة بين

---

(392) غريب سيد أحمد وآخرون: دراسات في علم الاجتماع العائلي، مرجع سابق، ص 248 : 249 .

(393) Edward J. Lawler & Yoon Jeonghoo: A power and the emergence of commitment in negotiated exchange, American Sociological review, V. 58, No. 4, August 1993, PP. 95 : 98.

الرجل والمرأة داخل الأسرة الواحدة، وعنصر الاستقلال المادي لكل منهما وفقدان عنصر التبعية وتحمل المسئولية بالنسبة للرجل فقط. مما يؤدي إلى الكثير من الصراعات التي تضعف الأسرة حتى تصبح كياناً هشاً يتصدع أمام أقل الحوادث[394].

وتتضمن الأنساق الاجتماعية في جميع أنحاء العالم شخصين على الأقل يعيشان معًا، ورغم هذا فكل منهما له احتياجاته وقيمه الخاصة، ونتيجة لهذا الاختلاف تكون إمكانية الصراع قائمة ومن ثم تحدث الرغبة في الرحيل الإرادي، ويعتبر الزواج في كثير من المجتمعات عقدًا مدنياً يمكن فسخه تحت ظروف معينة، وقد صنف "روبرت ونيش" الظروف والقوانين التي تجعل الانحلال الزواجي أمراً مشروعًا كما يلي:

1 - يكون الزواج في بعض المجتمعات غير قابل للانحلال إلا بالموت، وتتبع هذه المجتمعات الكنيسة الكاثوليكية الرومانية.

2 - تسمح بعض المجتمعات بالطلاق، إذا ثبت أن أحد الزوجين أجرم في حق التزاماته الزوجية.

3 - يسمح بالطلاق إذا تبين فشل الزواج وانهياره التام.

4 - يسمح بالطلاق في حالة اتفاق الطرفين على ذلك.

5 - يكون من حق الزوج المطلق أن ينهي زواجه بمحض إرادته ودون موافقة الطرف الآخر[395].

ويحدث الطلاق نتيجة لتعاظم الخلاف بين الزوجين إلى درجة لا يمكن تداركها، وتختلف نظرة المجتمعات في تعريفها للمستوى أو للحد الذي يصبح معه الخلاف بين الزوجين أمرًا لا يطاق، أو في أسباب انحلال الزواج غير الموفق، فالرأي العام في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر مثلاً كان ينظر إلى الحد الذي لا تطاق معه

---

(394) Larson – J. H, Holmodn- T.P: Premarital Predictors of marital equlity and stability, Family Relations, Birgham Yang Univ., Apr., 1994, PP. 228 : 230.

(395) سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص 258.

الحياة الزوجية على أنه درجة من درجات عدم الانسجام التي لا يستطيع الأزواج في العصر الحديث تحملها [396].

وفي هذا الإطار تذهب "ماري فارمر" إلى أن هناك أنماطًا من التفكك الأسري قد تسبق الطلاق وتتخذ شكل مجموعة من المؤشرات التي تكشف عن أنه قد أصبح من المستحيل على الأفراد أن يمتثلوا للمعايير والقواعد المنظمة لعملية الزواج، وتعزى هذه المؤشرات إلى التغير الاجتماعي بوجه عام والذي كان سريعًا وجذريًا في القرن العشرين على وجه الخصوص، فقد ازدادت كثافة التحضر والتصنيع وتميزت العلاقة بين الجنسين، وخاصة في المجتمعات الأوروبية والأمريكية بنوع من الحرية، وارتفعت المكانة الاجتماعية للمرأة، وبفضل فرص العمل المتاحة لها خارج المنزل، لم يعد الزواج بالنسبة لها هو الملاذ الأمن الوحيد من الحاجة، فهي تستطيع إعالة نفسها من عائد عملها الذي قد يفوق عائد عمل زوجها في بعض الأحيان،بالإضافة إلى هذا فقد تغيرت اتجاهات المرأة تغيرًا واضحًا وبدأت تتصدى لمحاولات الهيمنة عليها معبرة عن ذلك في شكل حركات نسائية لازالت تتفجر من حين إلى آخر حتى اليوم[397].

والملاحظة الجديرة بالاهتمام هي أنه في أي دراسة للأزمات الزواجية لابد من الاهتمام بمكونات الخلفية الثقافية والاجتماعية لكل من الشخصين المقبلين على الزواج، وذلك لأنه على الرغم من أن الاختلاف في الخلفية لا يمكن أن يكون السبب الأساسي للطلاق، إلا أن التشابه فيها يعمل أو يساعد على خفض التوترات إلى حد كبير مما يحول دون وقوع الانفجار أو الانفصال أو الطلاق، حيث أن تجارب المرء وثقافته وبيئته السابقة والملامح الخاصة بالوضع الاجتماعي تعمل على زيادة أو نقصان الاحتمال القوي للانحلال الزواجي، وباستعراض الخصائص المكونة للخلفية المرتبطة بدرجة ميل عالية نحو الطلاق يمكن إدراجها تحت أربعة عناصر رئيسية

---

(396) المرجع السابق، ص 260.

(397) السيد عبد العاطي وآخرون: دراسات بيئية وأسرية، مرجع سابق، ص 244.

هي:

1 - هناك احتمال قوي في أن الشخص الذي تكون لديه خلفية عميقة، يستند إلى نسق أقوى من القيم المضادة أو المناهضة للطلاق.

2 - توجد في كل مجتمع أنماط عديدة من الضغوط الاجتماعية التي تقف عائقًا في سبيل وقوع الطلاق.

3 - يؤدي الأسلوب الذي تسلكه عمليات الاختيارات الزوجية إلى فرز أو تصنيف هادف لشركاء الزواج.

4 - تكون الراحة والطمأنينة في التوافق الزواجي محتملة جدًا بين الأشخاص ذوي الخلفية الاجتماعية المتشابهة سواء من الناحية الفكرية أو الثقافية أو المادية[398].

وعمومًا، نستطيع القول أن الشخص الذي يتمسك بقيم معينة في الحياة، وخاصة القيم المحافظة يتروى كثيرًا قبل أن يقدم على الطلاق أو حتى يفكر فيه، وإلى جانب هذا، فإن الشخص عادة ما ينتمي إلى دائرة حياة اجتماعية أوسع منه تضغط عليه وتدفعه نحو محاولة التوافق مع شريكه وتجنب الصراع بقدر الإمكان، ذلك أنه عندما يوافق الأقارب والأصدقاء على زواج شاب وفتاة، فإنهم ينصحونهما بالتفاهم والتوافق والتكيف وأن يتحمل كل منهما الآخر مهما كانت الظروف وإلا يصل الصراع بينهما إلى النهاية، فالطلاق حينما يحدث فإنه إلى يهدد حد كبير شبكة العلاقات القرابية التي تكونت نتيجة للزواج[399].

ومن أكثر العوامل التي تؤدي إلى الطلاق، صراع الأدوار الذي يتسلل إلى الحياة الزوجية، ويبدو ذلك في تذمر أحد الزوجين أو كلاهما من حياته الجديدة، ويبدأ في التحسر على أيام الماضي السعيد الذي هجره بإقدامه على الزواج، وعندما ترفض الزوجة والزوج التخلي عما اعتادا عليه في حياتهما قبل الزواج من نمط معيشي، يكون ذلك أول خطوة تجاه كثير من المشكلات العائلية التي تتفجر بمغادرة الزوجة

---

(398) سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص ص270: 272 .

(399) المرجع السابق، ص 272.

منزلها إلى منزل أسرتها هربًا من التزامات وأعباء الدور الذي تقوم به[400].

ومن أشكال الصراع المعروفة ذلك الذي يحدث بين دور الزوجة كأم ودورها المهني كعاملة، فقد تعجز المرأة في ظروف معينة عن التوفيق بين الدورين وتواجه بضرورة الاختيار بين عملها وبيتها، والشيء ذاته قد يحدث بالنسبة للرجل عندما يواجه الصراع بين دوره كأب ودروه كأحد أفراد زمرة صداقة قديمة اعتادت السهر والانفاق ببذخ، ويكون عليه إما الانقطاع عن هذه الزمرة والالتزام بواجبات الزوجية أو إهمال أسرته والانخراط مع أصدقائه[401].

وعادة ما تؤدي التغيرات الكبيرة التي تطرأ على الأنساق الأسرية إلى زيادة في الإخفاق في أداء الأدوار الأسرية بسبب ما تدخله من قيم جديدة على الأسرة، وطالما أن بعض الناس يقبلون هذه القيم الجديدة على حين يعارضها البعض الآخر فإنه يظهر قدر كبير من الاتفاق على مضمون الالتزامات الخاصة بكل دور في نطاق الأسرة، ويصبح من المحتم أن يظهر بعض الناس وقد فشلوا، أو حكم عليهم بالفشل، في أداء الأدوار التي يجب عليهم أن يؤدوها طبقًا للمعايير القديمة أو الجديدة على السواء[402].

وقد ظهر ذلك بوضوح بعد الأخذ بسياسات الانفتاح الاقتصادي والعولمة، حيث حدث تغير في توزيع الأدوار بين أفراد الأسرة. فبعد أن كان الرجل هو المسئول وحده عن الإنفاق على الأسرة أصبح الأمر مشاركة بين الرجل والمرأة في كثير من الأحيان، وبعد أن كانت المرأة هي المسئولة وحدها عن أعمال المنزل ظهر الاتجاه إلى مشاركة الرجل للمرأة العاملة بالذات في بعض الأعمال المنزلية، حيث زادت نسبة العاملات من النساء خارج إطار الأسرة بدرجة كبيرة، وقد أدى خروج المرأة للعمل إلى عديد من المشكلات مثل عدم توفر الوقت الكافي لرعاية الأبناء والزوج والبيت، وقلق الزوجة والزوج نتيجة لهذا، ومحاولة الزوجة إقناع زوجها بإعادة النظر

---

(400) السيد عبد العاطي وآخرون: دراسات بيئية وأسرية، مرجع سابق، ص 242.
(401) المرجع السابق، ص 243.
(402) علياء شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، مرجع سابق، ص 231.

في توزيع الأدوار في الأسرة، وإشراك الزوج في مسئوليات لم يعتد عليها مثل رعاية الأبناء دراسيًا، ونظافة البيت، وما يصاحب هذا التغير من خلافات[403].

وهكذا أصبحت المرأة المتعلمة التي تخرج للعمل تقوم بعدة أدوار في المجتمع، فهي تؤدي دورها في الإسهام في أي ميدان من ميادين الإنتاج أو الخدمات خارج بيتها، مدفوعة إلى ذلك بالقيم الاجتماعية الجديدة التي تقدر تعليم الفتاة بالتالي واشتغالها، وبرغبة الشباب أنفسهم في شريكة حياة متعلمة ذات دخل، وبالفلسفة الاشتراكية التي تبنتها الدولة والتي تجعل إسهام المرأة المصرية في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة لتحقيق مجتمع الرفاهية ضرورة اجتماعية، وبرغبة الفتاة نفسها في أن تعيش في مستوى اجتماعي واقتصادي كريم يعجز الزوج الشاب عن توفيره لها بإمكاناته المادية المحدودة. وهي تؤدي فضلاً عن ذلك أدوارها التقليدية في الأسرة كزوجة، وأم، ومديرة بيت، وبخاصة أن الشباب المصري رغم تعلمه لا يزال يفضل أن تكون شريكة حياته ماهرة في أعمال المنزل[404].

ومن هذه التغيرات أيضًا حالة الحيرة والإحساس بعدم الرضا الذي تشعر به كثير من النساء حينما يشرعن في أداء أدوارهن الجديدة المحددة لهن من قبل بناء الأسرة الحديثة وأيديولوجية التنشئة الاجتماعية والثقافية، وتتمحور أسباب عدم الرضاء هذه حول حقيقة أنه من المتوقع أن تصبح المرأة طيلة الوقت - الذي تكون فيه خارج العمل إذا كانت تعمل خارج المنزل - أمًا وزوجة، وهو الدور أو الموقف الذي تشعر في إطاره المرأة أنها أصبحت معزولة عن العلاقات الاجتماعية لعالم البالغين. وأن هذه الوظائف التي تقوم بها لا معنى لها وذات طبيعة عبودية. بل إن المجتمع والآخرين يتوقعون منها أن توافق على أداء هذا الدور حتى ولو كان تعليمها قبل الزواج

---

(403) التغير في المجتمع وانعكاساته على الأسرة: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري (1952-1980)، مرجع سابق، ص 138.

(404) سامية الساعاتي: دور المرأة في المجتمع المصري الحديث، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثاني والثالث، سبتمبر، 1975، ص 110: 111.

والأمومة يؤهلها لأداء أدوار أخرى وذلك بغض النظر عن طموحاتها في الاستقلال الذاتي، أو تحقيق الذات وفي إطار ذلك نجد أنه من الصعب أن تحاول هذه المرأة تضييق نطاق طموحاتها واهتماماتها وتقصرها في إطار عالم ابنها الصغير. والأكثر صعوبة أنها قد تشعر بالذنب لكونها غير راضية، ومعادية بصورة كاملة لإبنها وزوجها [405].

وهكذا فإن نموذج الأب المتسلط على مقدرات الأسرة والأم الخاضعة المستسلمة قد انهار بدون رجعة، حيث أصبح التزايد الحقيقي لدور الأم مع الوجود الشبحي للأب من الشواهد البارزة على الأسرة المصرية المعاصرة، والتي يمكن إرجاعها إلى الأزمة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع المصري، والمتمثلة في انخفاض الدخل أمام التزايد المستمر في الحاجات الأساسية للأسرة، وخاصة أن المجتمع في الفترة الأخيرة قد تعرض لتوجيهات استهلاكية فرضت على الأفراد حاجات جديدة عجزت دخولهم عن مواجهتها، مما شكل قوى ضاغطة دفعت بالرجال غير المهاجرين إلى القيام بأعمال إضافية لمواجهة التزايد المستمر في الحاجات والمطالب الأساسية للأسرة، نتج عنها خروج الأب من خريطة الأسرة وتحول الأسرة إلى الحالة الأمومية، وعدم قدرة الأسرة المصرية على القيام بدورها في التنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء، حيث أن هذا الوجود الشبحي الراهن للأب لا يمكن أن يعوض الوجود الوظيفي لأب يمارس دوره في عملية التنشئة، ويقدم بثًّا قيميًا ومنهجًا للسلوك وقدوة وتجسيدًا لمعاني الأمن والقوة لدي الأبناء[406].

وبالتالي فإن المرأة المصرية الحديثة أصبحت تواجه صراعًا في الأدوار، حيث كانت واجبات وحقوق المرأة واضحة التحديد تمامًا في الماضي أما اليوم فقد اعتراها

---

(405) علي ليلة: الشباب في مجتمع متغير، تأملات في ظواهر الإحياء والعنف، مرجع سابق، ص 123.

(406) سامية الخشاب: شاهد على الأسرة المصرية المعاصرة، مرجع سابق، ص 40.

كثير من الخلط، مما جعل المرأة في مصر اليوم غير متأكدة من أدوارها الفعلية، وذلك يعود ببساطة إلى أن دورها هو الذي تغير تغيرًا جذريًا إذا ما قورن بدور الرجل فلم يعد للمرأة المصرية الحديثة كزوجة وأم ذلك الاستمرار المحدد في الدور، فبالإضافة إلى أدوارها التقليدية، أصبح يتوقع منها أن تكون صديقة لزوجها، وخليلة ومستشاره، ومربية أطفال، وأمام الكثير من الأدوار المتاحة للمرأة، وأكثرها أدوار متعارضة، تجد المرأة نفسها عاجزة عن اختيار دور واحد فقط واتباعه، بالإضافة إلى ذلك فإن التعريفات الجديدة لدور المرأة، وبخاصة كزوجة وأم تتطلب تكيفًا مصاحبًا من الرجل، وبخاصة الزوج والأب، حيث قد يشكل هذا تهديدًا لأنا الرجل، خصوصًا وأن أنماط الدور التي بقيت قرونًا طوالاً، كانت مبنية على قوة الذكر القانونية، الاجتماعية الاقتصادية، ولما أصبحت المرأة تمارس قوة أكبر من تلك التي كانت لها من قبل، أضحي الكثير من النساء والرجال يجدون صعوبة بالغة في تقبل الأدوار الجديدة[407].

وفي هذا السياق يمكن التعرض لرأي عالم الاجتماع المعاصر "بارسونز" والذي يعد أول عالم اجتماع أمريكي يتصل بعلم الاجتماع السوفيتي، حيث ربط بين خصائص المرأة البيولوجية ودورها في المجتمع واعتبرها أداة تناسل، وأكد على ارتباطها بالأسرة والمنزل وحضانة الطفل، في حين أشار عدد آخر من الفلاسفة التجريبين أمثال "بلاتو" إلى ضرورة تدريب المرأة مثل الرجل، ومحاولة تخفيف أعباء رعاية الأطفال الملقاة على عاتق الأم عن طريق التوسع في إقامة الحضانات وزيادة عدد ساعات الدراسة في المدارس، بالإضافة إلى امداد تلك المدارس بالوجبات الغذائية لتحرير المرأة من عبودية المسئوليات واتاحة الفرصة لها للعمل في الوحدات الإنتاجية. أما ماركس وانجلز فقد أكدا أنه سيصبح للنساء وضعًا جديدًا لو تم لهن الثورة على المسئوليات الأسرية التي تكبل حياتهن وتعتبر رمزًا لاستغلال المرأة، وبذلك يصبح للمرأة أساس مشترك مع الرجل، حيث ربط ماركس بين استغلال الطبقة

---

(407) سامية الساعاتي: دور المرأة في المجتمع المصري الحديث، مرجع سابق، ص 115 : 116.

الكادحة في المجتمعات الرأسمالية واستغلال المرأة في الأعمال المنزلية[408].

كذلك، نتيجة لتأثيرات ظاهرة العولمة، فقد بدأت تنهار الأساليب الطبيعية في تكوين الأسرة، فالشباب قد لا يصغون إلى توجيهات أبائهم، مما يترتب عليه تكوين أسر بدون مقومات الاستقرار والاستمرار، بسبب تزايد نسبة الزيجات غير المتكافئة والمختلطة بين أفراد ثقافات ولغات وأعراق وأعمار مختلفة، وعندما تتكون هذه الأسرة فإن عزائمها تحبط، بسبب الظروف الاجتماعية غير المستقرة وعدم قدرتها على التكيف مع الظروف الواقعية، وعدم قدرتها على إنجاز الأعباء العائلية العادية، فتكثر نتيجة لذلك عدد العائلات التي تمتنع طوعًا عن إنجاب الأطفال، وتهمل عائلات أخرى تنشئة أبنائها تنشئة أسرية فتكثر نتيجة لذلك قضايا انحراف الأحداث. وجدير ذكره أن الزيجات التي تتم تحت ظروف غير محببة اجتماعيًا، والتي تواجه بيئة اجتماعية غير مستقرة تميل إلى الفشل وتزيد تبعًا لذلك معظم أشكال التفكك العائلي كالطلاق والهجر والنزاع العائلي، ويعود ذلك إلى الضعف الوظيفي في اختيار شريك الحياة من جهة، وإلى التأثير المتفاوت للبيئة المتغيرة للشريكين، خصوصًا وأن أهداف الأزواج والزوجات أصحاب البيئات المختلفة تكون متباينة[409].

وعلى الرغم من كون الطلاق أمرًا غير مرغوب فيه لأنه يضر بكيان الأسرة ويلحق الضرر البالغ بالأطفال، كما أنه يخلق كثيرًا من التوترات والخصومات التي تفسد العلاقات الاجتماعية بين الناس، إلا أنه يعتبر في كثير من الأحيان ضرورة لا مناص منها لوضع حد للخلافات والصراعات بين الأزواج والزوجات، وتختلف قضايا الطلاق طبقًا للأسباب أو الظروف التي يراها كلا الزوجين مبررًا في طلبه

---

(408) سامية خضر صالح: المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغير الاجتماعي (التعليم، والعمل، الوضع الاجتماعي) مرجع سابق، ص 156.

(409) عبد العزيز على الخزاعلة: العولمة والأسرة، تحليل سوسيولوجي، في احمد زايد، وأحمد مجدي حجازي (محرري) الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 7 – 8 مايو 2002، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2003، ص 49: 50.

للطلاق، والتي تختلف بالطبع تبعًا للظروف المكانية والجيلية والطبقية والثقافية السائدة في كل مجتمع.

وبالإضافة إلى ذلك يذهب بعض الباحثين في الغرب في إطار حديثه عن الطلاق إلى تحديد خصائص لكل من الأزواج السعداء وغير السعداء في حياتهم، أو بعبارة أخرى تحديد خصائص الأزواج المتوافقين وغير المتوافقين، وذلك على النحو التالي:-

1- الأزواج المتوافقين يتميزون بالاستقرار الاقتصادي، والحرص على مشاعر الآخرين، والتسامح، والقدرة على الاجتماع بالآخرين، والثقة بالنفس، والتعاون الاقتصادي.

2- الأزواج غير المتوافقين يتصفون بعدم الاستقرار، وانتقاد الآخرين، والسيطرة، والانعزال عن الآخرين، وعدم الثقة بالنفس، وعدم القدرة على التعاون. وذلك على اعتبار أن عدم التوافق الزواجي يمكن أن يكون سبباً في حدوث الطلاق، إلا أنه يمكن القول بأن هذه خصائص شخصية عامة جداً، وبالتالي فهي عرضة للتغير نظراً لتأثرها بتغير الأوضاع الاجتماعية والشخصية لهؤلاء الأزواج [410].

هذا ويرى البعض أن العوامل الاجتماعية التي تكمن وراء مشكلة الطلاق تختلف بحسب البيئات وبحسب اختلاف درجات الثقافة، حيث يحدث الطلاق في الأوساط الشعبية لاستخفاف الرجال بالحياة الزوجية، إذ أن الزواج في الغالب لا يكلف كثيراً، كما أنهم ينظرون إلى المرأة على أنها مجرد متعة وعلى أنها مخلوق ليس عليه إلا أن يخضع وليس له أي حقوق. كما أن عدم فهمهم لحكمة الطلاق واعتقادهم أنه حق مطلق للرجل يستخدمه وقتما يشاء، جعلهم يستخدمونه لأتفه الأسباب، أما في الطبقات المتوسطة فيحدث الطلاق في الغالب نتيجة لسوء اختيار الزوج، فكثير من الشباب يضعون نصب أعينهم مميزات معينة، كالثراء أو الجمال أو اسم الأسرة، دون أن يعنوا بالاتفاق في الميول والطباع وكفاءة كل من الزوجين للآخر. وأخيراً يحدث

---

(410) غريب سيد أحمد وآخرون : دراسات في علم الاجتماع العائلي، مرجع سابق، ص 256 : 257.

الطلاق في الأوساط المثقفة لعدم استقرار العلاقات بين الرجل والمرأة، وخاصة بعد أن دخل في حياة المرأة الاجتماعية أوضاع جديدة كالاختلاط بين الجنسين والعمل وأدى ذلك إلى اعتزازها بشخصيتها وحرصها على تأكيد حقوقها التي اكتسبتها بعد كفاح شاق ضد تعسف الرجل . هذا في الوقت الذي لم تغير فيه هذه الأوضاع الجديدة من عقلية الرجل الذي ما زال يريد أن يحتفظ بسيادته على المرأة. وإذا كان الكثير من الرجال المثقفين قد حاولوا التكيف مع الوضع الجديد وروضوا أنفسهم على معاملة الزوجة على قدم المساواة، إلا أن رواسب التقاليد القديمة الراسخة في اللاشعور، تظهر لديهم أحياناً في شكل ثورة تقابلها ثورة واستنكار من ناحية الزوجة، مما يؤدي في النهاية إلى الطلاق لعدم رغبة أحد الطرفين في التنازل للآخر[411].

فالطلاق إذن يكون أحد صمامات الأمن للتوترات الحتمية التي تقع في الحياة الزوجية، وليس لدينا حالياً أي مقياس أو دليل نصل منه إلى أسباب تفضيل معظم المجتمعات للطلاق بدلاً من أشكال الانفصال الأخرى، فالطلاق هو الحل الأكثر انتشاراً لمشاكل الحياة الزوجية، كما أن الحلول البديلة التي تقدمها المجتمعات المختلفة للفصل بين الزوجين في حالة وقوع الخلاف بينهما هي في الواقع اختلاف في نمط الطلاق، والنقطة الوحيدة التي يختلف فيها الطلاق عن هذه الأشكال من الانفصال هي أنه يسمح بالزواج الثاني لكل من الزوج والزوجة[412].

خامساً- الآثار الاجتماعية للطلاق:

على الرغم من شيوع الطلاق في الكثير من المجتمعات، إلا أنه يعبر عن درجة من العداء بين زوجين وتحطيم للروابط التي وجدت يوماً بين أسرتين من خلال زواج أبنائهما، والطلاق يؤدي لا محالة إلى وجود مشكلات تكيف خطيرة لكل من البالغين والأطفال الذين يعنيهم أمر الطلاق، ويتبع ذلك أنه حتى في تلك المجتمعات التي تشهد معدلات طلاق مرتفعة فإنه لا يوجد قدر كبير من الرضا عن الطلاق، وبدلاً من ذلك

---

(411) السيد محمد بدوي: المجتمع والمشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 197 : 198.
(412) سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص 261.

فإنه يوجد عدداً من الإجراءات أو الميكانيزمات التي تستخدم بحيث تقلل من معدلات الطلاق، ولولاها لارتفعت هذه المعدلات إلى درجات خيالية وخطيرة، ويتوقف على درجة نجاح هذه الميكانيزمات ارتفاع أو انخفاض في معدلات الطلاق في المجتمع (413).

ومن الأنماط الشائعة التي تستخدم لتحقيق هذا الغرض، تلك التي تتمثل في إصرار أسرة الزوج أو الزوجة على اختيار شريك الحياة في نفس الطبقة التي ينتمي إليها الطرف الآخر بحيث يوجد تماثل في العادات والمعايير مما يقلل من احتمالات حدوث توترات في الحياة الزوجية مستقبلاً، بالإضافة إلى أن كثير من المجتمعات تعتبر أن هناك أشكالاً معينة من المشاكل والصعوبات التي لا ترقى إلى الأهمية التي قد تتخذ ذريعة لحدوث الطلاق. ذلك أن ما يعتبر هاماً في مجتمع قد يعتبر قليل الأهمية أو تافهاً في مجتمع آخر، كذلك يضاف إلى هذين النمطين السابقين نمطاً آخر يستخدم للتقليل من الآثار التي تترتب على التوترات والتعاسة الزوجية، وهو عدم المبالغة في التوقعات المترتبة على الحياة الزوجية في المستقبل، حيث تقوم كافة المجتمعات بتلقين الصغار دروساً مفادها أنه لا يجب عليهم أن يتوقعوا السعادة الكاملة من الزواج، بقدر ما ينبغي أن يكون منتهى مرادهم الحصول على احترام الزوجة والتزامها بالقيام بمهام أسرية محددة يرسمها لها المجتمع (414).

وفي هذا السياق تدلنا الشواهد على أن غالبية الناس عندما يتزوجون للمرة الأولى حتى في البلاد ذات معدلات الطلاق المرتفعة يعتقدون أنهم سوف يدخلون في التزام يمتد طوال الحياة، ولكن الوقائع تشير إلى غير ذلك، فنسبة كبيرة من عقود الزواج التي تبرم اليوم لا تستمر سوى لفترة قصيرة فقط . إذ أن كثيراً من هؤلاء الذين يعتقدون أنهم سوف يظلون متزوجين طوال حياتهم، يكتشفون أنهم يعيشون بمفردهم في سنوات عمرهم المبكرة، بصورة أكبر من الوضع المترتب على وفاة أحد

---

(413) علياء شكري : الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، مرجع سابق، ص 231 : 232.
(414) المرجع السابق، ص 232.

الزوجين. ولكن إزاء اتجاه المطلقين والمطلقات إلى الزواج من جديد، فسوف نجد إذا تأملنا الوضع أن عدداً كبيراً من أولئك الذين يعيشون بمفردهم أو يرأسون أسر ذات عائل واحد يكونون في مرحلة انتقالية بين زيجتين[415].

ويمكن اعتبار الطلاق أحد صور الموت الذي تتعرض له العلاقة الزواجية، حيث يتعرض كل فرد منها لنوع من الموت عندما يموت الحب، وفي مثل هذه الحالات يصعب العثور على طرف برئ تماماً أو مذنب كلية يقف وراء الوصول لهذه النتيجة. وبسبب هذا العنصر المدمر الكائن في الطلاق قام كثير من المحللين الاجتماعيين بالإشارة إلى أوجه التشابه بين التكيف لحالتي الموت والطلاق، حيث أنه على الرغم من أن كلاً من الموت والطلاق يمثلان حالات فريدة، فإن الأفراد الذين يعانون منهما أو من أيهما يشتركون في المعاناة من كثير من الخبرات، فكلهم يبدأ بأوجه تشابه معينة في موقف الحياة لكل من المتوفي والمطلق. وهذه يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- توقف الإشباع الجنسي.
2- فقدان الإحساس بالأمن والصداقة والحب.
3- عدم وجود مثل أعلى لدور الكبير الذي كان سيمثل نموذجاً للطفل يستطيع أن يترسمه.
4- زيادة الأعباء الملقاة على الطرف الموجود وبالذات بالنسبة لرعاية الأطفال.
5- زيادة المشكلات المادية وخاصة إذا كان الزوج هو الذي رحل أو وافته المنية.
6- إعادة توزيع المهام والمسئوليات المنزلية[416].

ويتخذ المجتمع المحلي موقفاً متحيزاً ضد المرأة في أغلب الأحيان عندما يقع الطلاق، حيث يتهمها بأنها مسئولة عن ذلك بالدرجة الأولى. ومع ذلك فإن النظرة إلى المرأة المطلقة تختلف باختلاف تكرار الطلاق، إذ أن النظرة إليها في المرة الأولى تكون نظرة رثاء وإشفاق بينما يكون اللوم موجهاً لمطلقها. أما إذا أعيد زواج المطلقة ولكنها لم توفق في زواجها وطلقت للمرة الثانية، فإن النظرة إليها تكون نظرة احتقار

---

(415) أنتوني جيدنز: مقدمة نقدية في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 163.
(416) علياء شكري : الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، مرجع سابق، ص 240.

واستهجان. ويكون وضعها على درجة من الحساسية. فلا يسمح لها بإقامة علاقات اجتماعية إلا في أضيق نطاق. ومع ذلك فلقد أخذت هذه الحساسية تقل في الوقت الحاضر، وخاصة بالمناطق الحضرية، حيث ارتفعت المستويات التعليمية لنسبة كبيرة من الإناث، وحيث تلتحق نسبة كبيرة منهن بالأعمال والوظائف في القطاع الرسمي وغيره من قطاعات سوق العمل الحضري، أما النظرة إلى الرجل المطلق فإنها تكون عادية في الغالب، ولكنها تكون ممزوجة بالإشفاق عليه لما تكبده من خسائر مادية ونفقات أنفقها على زواج غير ناجح[417].

أما بالنسبة للمطلقة التي لديها أبناء فغالباً ما يتعاطف المجتمع معها ومع ظروفها، ويُرجع سبب طلاقها إلى زوجها القاسي أو المتعنت أو الفاشل الذي لا يهمه إلا مصلحته فقط ولا يكترث لمصلحة أبنائه. ويتعاطف الناس معها مادياً ومعنوياً، ويقدمون لها المساعدات، ويرشدونها إلى طريق المحاكم للحصول على حقوقها وحقوق أبنائها منه. هذا على خلاف المطلقة بدون أولاد التي يتجنب الفرد (من الرجال) التحدث معها أو مساعدتها حتى لا يقع تحت طائلة القيل والقال، وإن كانت المطلقة صغيرة السن فإن تعاطف المجتمع معها يكون أقل، لأن أمامها فرصة كبيرة لإعادة تجربة الزواج وبناء حياة زوجية جديدة أفضل، أما كبيرة السن فلها الله، حيث أن فرصة أن يتقدم أحد للزواج منها فرصة ضئيلة بل ومستحيلة[418].

وقد نظم القانون مسألة الإقامة بالنسبة للمطلقين بعد الطلاق وذلك بقصد تنظيم العلاقة بين أطراف النزاع بما يكفل حماية المطلقة وأطفالها وخاصة في ظل أزمة الإسكان المتفاقمة بالمدن والمناطق الحضرية، حيث قضى بأنه يجب على المطلق أن يهيئ مسكناً لمطلقته وأطفاله منها. فإن لم يكن لديه مسكن آخر غير مسكن الزوجية، فتشغل المطلقة مسكن الزوجية مع أطفالها حتى انتهاء سن الحضانة، ومع ذلك تختلف

---

(417) علياء شكري : المرأة في الريف والحضر، مرجع سابق، ص 450 : 451.
(418) علياء شكري: قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، مرجع سابق، ص 208 : 209.

هذه القضية باختلاف المجتمعات وثقافتها السائدة، فالمجتمع الريفي غالباً وفي كل الطبقات لا يفضل إقامة المرأة المطلقة بمفردها. ولذلك نجدها غالبا تعيش مع أهلها سواء كان في بيت الأب أو بيت الأخ. وإذا كان لها نصيب في بيت الأب بعد وفاته فإن بوسعها أن تستقل بحجرة منه ولكنها تظل دائماً تحت رقابة الأهل، أما في المجتمع الحضري فنظراً لأزمة المسكن فإن عملية الإقامة تختلف حسب الظروف الاقتصادية للمرأة. فإذا كانت ميسورة الحال تقوم بشراء منزل مستقل وتقيم فيه، وإذا كانت من الطبقات الفقيرة فإنها غالباً ما تعيش مع أهلها أو أخوتها . في حين أنه في المجتمع البدوي وطبقاً للقانون العرفي السائد بينهم تكون الإقامة للمطلقة مع الأهل، ولذلك فهم يبررون عدم أحقيتها في الميراث بأنها معرضة للطلاق، وبالتالي فالأهل هم الذين يتكفلون بها. وتكون الإقامة بعد وفاة الأب مع أحد الأخوات الذكور، حفاظاً على سمعتها، إذ تكون دائماً مسئولة من أهلها سواء بعد الزواج أو بعد الطلاق[419] .

كما يترتب على وقوع الطلاق في الغالب حدوث صراع جانبي بين كل من أسرتي الزوج والزوجة وخاصة عندما يكون الزواج مرتبطاً بشبكة العلاقات القرابية كما هو منتشر في المجتمعات المتخلفة غير الصناعية، حيث تقع بينهما في العادة خلافات لا نهاية لها ذات مضمون مادي أو معنوي أو تتعلق بالأطفال الذين كانوا ثمرة هذا الزواج الأمر الذي يزيد من حدة التوترات بين الزوجين إلى درجة لا تطاق. ولا توجد في أي مجتمع طرق معينة واضحة لتجنب أو خفض حدة الصراع الزواجي، أو حتى جعل الأزواج قادرين على تحمل زيجاتهم[420].

كذلك تدل البحوث والدراسات السابقة فيما يتعلق بحقوق المرأة المطلقة من مؤخر الصداق، وقائمة المنقولات وأثاث بيت الزوجية، ونفقة العدة، ونفقة المتعة أن هناك ظاهرة واسعة الانتشار داخل المجتمع المصري كله " ريف - حضر - بدو" تتعلق بالتلاعب بحقوق المرأة المطلقة ومحاولة إجبارها على أن تطلب هي الطلاق،

---

(419) المرجع السابق، ص 198 : 201.

(420) سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص 260 : 261.

حتى لا تتمكن من الحصول على مستحقاتها الشرعية، وحتى لو نالت حقوقها عن طريق القضاء. فغالباً لا تستطيع استرداد كل مستحقاتها وربما يحدث إتلاف أو تغيير في بعض تلك المستحقات كالمنقولات أو مراوغة في دفع المستحقات المالية مما يؤكد عدم قدرة المرأة المطلقة على الحصول على مستحقاتها بعد الطلاق بسهولة[421].

أما مكانة الطفل فكانت تتحدد على نحو دقيق بعد الطلاق في معظم المجتمعات البدائية، فهو مع عشيرة الأم إذا كان نمط القرابة يعتمد على الخط الأمومي وهو مع أهل أبيه عندما يكون خط القرابة أبوياً، وعلى العكس من ذلك ما يحدث في المجتمعات الغربية حيث توجد مجموعة ضئيلة للغاية من الترتيبات الهيكلية التي تعالج المشكلات المترتبة على الطلاق، والتي تتمثل في وجود بعض القواعد القانونية التي تحدد التزامات الزوج تجاه أبنائه من مطلقته. وهو نادراً ما يكلف بالوصاية عليهم. ومع الوقت قد لا يرى هؤلاء الأبناء إلا نادراً بحيث يأخذ في فقدان الرغبة في الانصياع لأى شئ بما في ذلك الإجراءات القانونية نفسها[422].

وفيما يتعلق بأثر الطلاق على الأطفال كانت هناك دراسة مبكرة "لوليام جود" في عام 1956، ودراسة أخرى " لإيفان نای" في عام 1957 ناقشا فيها الافتراض القائم على أن تأثير الطلاق على الأطفال يكون سلبياً . وقد استفاد "جود" من بعض المعلومات الهامة المتاحة عن عملية الطلاق في صلتها بالأطفال والرعاية وترتيبات الزيارات، هذا إلى جانب كثير من الجوانب التي تكشف عن تصورات الأمهات للأساليب التي يؤثر وفقها الطلاق على أطفالهن، ومع أن هذه الدراسات قد أجريت في مجتمع آخر غير المجتمع المصري، إلا أنها تلقي ظلاً على ما قد يحدث نتيجة للطلاق في مجتمعات عديدة، فقد وجد مثلاً أن غالبية الأمهات قد أظهرن قلقًا واضحاً فيما يتصل بالأضرار المحتملة التي يمكن أن تقع على أطفالهن، ومن ناحية أخرى، كشفت المادة الميدانية في هذه الأبحاث أن 14% فقط من الأمهات ذكرن أن الأطفال يكونون

---

(421) علياء شكري: قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، مرجع سابق، ص 196 : 197.
(422) علياء شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، مرجع سابق، ص 241 : 242.

أكثر خشونة في رعايتهم بعد الطلاق، كما أن 55% منهن رأين على العكس أن وطأة الطلاق على صعوبة معاملة أطفالهم لا تكاد تذكر، وأنه لا توجد أي اختلافات أساسية بين أنواع التوافق عند المراهقين في الأسر غير السعيدة وغير المنهارة، وبين الأسر المنهارة أيضاً وخاصة في مجالات العبادة أو العلاقات المدرسية أو الصحبة الانحرافية [423].

وإذا كان هناك وجه شبه بين النتائج المستخلصة من أبحاث جود وناي والمجتمع المصري وخاصة فيما يتعلق بعدم تأثر الأطفال بشكل خطير بالتصدعات الأسرية فإن هذا لا يرجع إلى نفس الأسباب التي توصلت إليها هذه الأبحاث، ذلك لأن الأسرة الممتدة لا تزال رواسبها تسيطر على اتجاهات العلاقات حتى في وجود نمط الأسرة النواة المفضل حالياً، وتؤدي إلى إضفاء نوع من الرعاية والحماية على الأطفال الذين أصبحوا عرضة للضياع نتيجة للطلاق أو غيره من أشكال التصدع في العلاقات الأسرية، ومع ذلك ففي بعض أجزاء المجتمع المصري الذي ازدادت فيه الخصائص الحضرية وازدادت فيه كذلك عزلة الأسرة النواة عن الروابط القرابية التقليدية، فإن الأطفال في الأسر التي انهارت بالطلاق يتعرضون لكثير من المآسي والضياع نتيجة لتخلف أساليب رعاية الطفولة، وكذلك نتيجة لعدم كفاية المؤسسات والتنظيمات التي يكون من مهامها الأساسية رعاية هؤلاء. وربما يفسر ذلك ما يلاحظ في السنوات الأخيرة من ارتفاع معدلات انحراف الأحداث، وارتفاع معدلات التخلف الدراسي، وزيادة أنواع معينة من الأمراض النفسية التي يتعرض لها الأطفال الذين انهارت أو تصدعت أسرهم في المجتمع المصري[424].

ويمكن تفسير ذلك بأن الأطفال الذين ينشأون في أحضان أسرة سعيدة يتمتعون بصحة نفسية ووجدانية جيدة. هذا في الوقت الذي يفتقد فيه الأطفال الذين يربون في ظل أسر تفتقر إلى الحنان والانسجام هذه السعادة وذاك الهناء حتى ولو لم يحدث

---

(423) سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص 278 : 279.
(424) المرجع السابق، ، ص 280 : 281.

طلاق بين الأبوين. وقد ركزت الدراسات التي أجريت على التفكك الأسري بوجه عام على الفروق بين أطفال المطلقين وغيرهم. وقد أخفقت هذه الدراسات في التحقق من أهم المسائل التي كان ينبغي عليها أن تكشف عن أبعادها، ألا وهي مدى التزام أفراد الأسرة في أدائهم لأدوارهم تجاه بعضهم البعض. إلا أنها قد توصلت إلى نتيجة هامة مؤداها أن الإخفاق في تنشئة الأطفال على نحو ملائم بعد وقوع الطلاق إنما يأتي من غياب الأب عن الأسرة، حيث يؤدي فقده إلى فقدان النموذج الذي يمكن أن يحتذيه الطفل [425].

هذا ويترتب على وقوع الطلاق في الغالب الإقدام على الزواج للمرة الثانية، حيث تمثل التجربة الثانية في الزواج بالنسبة للرجل والمرأة على حد سواء تجربة جديدة، قد تنجح وقد تتعثر بسبب المتغيرات العديدة المحيطة بها، مثل وجود أطفال أو عدم وجودهم، والمراحل العمرية التي يمرون بها ونوعهم، ومدى علاقتهم بالزوج أو الزوجة الأولى. لذلك تحمل تجربة الزواج للمرة الثانية في طياتها متغيرات مزدوجة بالنسبة للرجل والمرأة على السواء ويحتاج التعامل معها إلى حكمة وفطنة من الزوجين وإلى تعاون ومساندة من المجتمع الذي يعيشان فيه[426].

وترجع عملية الإقدام على الزواج من المرأة المطلقة إلى الأسباب التي أدت إلى الطلاق، كما أنها تختلف من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر، وعموماً فإن المجتمع المصري لا يفضل الزواج من المرأة المطلقة. وربما قد يكون ذلك راجعاً للموروث الثقافي الذي يرى أن المطلقة"سلعة مستعملة" لا داعي لتكرار تجربة الزواج منها مرة ثانية. علاوة على أن المرجعية الدينية لها الأثر الواضح في تفضيل الزواج من البكر عن الأخرى. ورغم أن الشرع والقانون قد أباحا الزواج من المطلقة، لكن العرف جرى على خلاف ذلك، حيث أصبح الزواج من المطلقة يعتبر دائماً زواج مصلحة أو منفعة. مما يوضح أن رياح التغير قد شملت المجتمع المصري بأكمله، وأصبحت النظرة المادية هي التي تشكل معظم

---

(425) علياء شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، مرجع سابق، ص 245 : 246.
(426) السيد عبد العاطي وآخرون: دراسات بيئية وأسرية، مرجع سابق، ص 247.

الظواهر الاجتماعية[427].

وحول هذا الموضوع يقدم "شليزنجر" قائمة بالنتائج التي توصل إليها عن تكرار الزواج أو الزواج الثاني وهي:-

أ- يكون معدل الزواج الثاني أكثر ارتفاعاً بين من أهم أقل تعليماً بالمقارنة بمن تلقوا تعليماً عالياً أو جامعياً.

ب- يميل المطلقون عندما يتزوجون ثانية إلى اختيار من سبق لهم الطلاق أكثر من اختيارهم لأرامل.

ج- يكون الأشخاص الذين يتزوجون ثانية أكثر ميلاً إلى الطلاق من أولئك الذين يتزوجون لأول مرة.

د- يتضمن النمط الأعلى للزواج الثاني عادة شريكاً يكون قد سبق له الطلاق.

هـ- الزواج الثاني لا يضر بالأطفال.

و- يكون توافق الأطفال مع أزواج أمهاتهم أحسن من توافقهم مع زوجات أبائهم.

ز - لا تتميز الزيجات الثانية بشهور العسل أو الهدايا أو حفلات العرس. كما أنها تتم عن طريق حفلات مدنية أكثر من الحفلات الدينية [428].

وهناك عدد من العوامل التي تعمل على فشل التجربة الثانية للزواج، كالتسرع في اتخاذ القرار بالزواج للمرة الثانية، والخوض في العلاقة الثانية على الرغم من الاستمرار في المعاناة من الأزمة الأولى، وتمثل المطلقة في توافقها مع زوجها الثاني لنموذج الزوج الأول. كما أن هناك أيضًا عدد من العوامل الأخرى التي تساعد على نجاح هذه التجربة، كعدم سعادة الزوج أو الزوجة في الزواج الأول وحرصه لذلك على نجاح هذه الزيجة الثانية، وتقدم الإنسان في العمر، والحرص على التخلص من وصمة الفشل في الزواج، وتخلى المرأة عن تمردها وزيادة قدرتها على تحمل المسئولية والعطاء[429].

---

(427) علياء شكري: قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، مرجع سابق، ص 211 : 213.

(428) سناء الخولي : الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص 281 : 282.

(429) السيد عبد العاطي وآخرون: دراسات بيئية وأسرية، مرجع سابق، ص 249 : 251.

هذا وقد وجد الباحثون في علم الاجتماع أن معدلات الطلاق ترتفع أيضاً بين المتزوجات للمرة الثانية، ولكن بنسبة أقل من معدلات الطلاق بعد الزواج الأول، فالمطلقة قليلاً ما تلجأ مرة أخرى للطلاق كحل لمشكلات التوافق أو الأزمات التي تنجم عن تجربتها الثانية في الزواج. وعلى هذا إذا انتهت التجربة الثانية للزواج بالطلاق فإن هذا يعطينا مؤشراً على عدم جدية الرجل أو المرأة في القيام بدور الزوج أو الزوجة، وربما دل أيضا على إصابة الشريك الذي يسعى في الطلاق باضطرابات نفسية تدفعه للزواج والطلاق أكثر من مرة، ولهذا فلابد من الأخذ في الحسبان عند التعرض لدراسة حالات الطلاق المتكرر تلك الاعتبارات النفسية للزوجين . فالزوج الذي اعتاد ممارسة القهر على زوجته الأولى والثانية، لا يتورع أن يفعل ذلك بالنسبة للزوجة الثالثة والرابعة، وفي بعض الحالات قد يتطلب الأمر أن يقوم الزوج بمؤازرة المطلقة التي تزوجها إذا كانت تتعرض لمضايقات وضغوط من زوجها السابق، حيث أن استمرار هذه الضغوط كفيل بتهديد نجاح تلك التجربة الثانية للزواج[430].

كذلك يضاف إلى تلك النتائج الوخيمة للطلاق نتيجة أخرى وهى أن الطلاق يزيد من مشكلة كثرة الإنجاب، وذلك لأن كثيراً من الزوجات - تحت تهديد سيف الطلاق المسلط فوق رؤوسهن - يعمدن إلى الإكثار من النسل لتكبيل الزوج وجعله يفكر مرتين قبل أن يقدم على الطلاق، كما أنه يؤدي إلى إثارة الضغينة، والحقد بين العائلات، الأمر الذي قد يترتب عليه وقوع الجرائم وحوادث الأخذ بالثار[431].

وعموماً نستطيع القول أن الطلاق نهاية مؤلمة للغاية أو أنه مأساة، ولكنه في الحقيقة أفضل من الحياة التعسة غير الموفقة، وحتى في حالة وجود أطفال فإن معيشة الأطفال مع الأم أو الأب في حالة انفصالهما تكون أفضل من المعيشة في جو مشحون بالخلافات والصراعات الدائمة مما يكون له أكبر الأثر على سلامتهم النفسية أو في تكوين شخصياتهم بصورة سوية.

خاتمة:

---

(430) المرجع السابق، ص 249.

(431) السيد محمد بدوي: المجتمع والمشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 199 .

بشكل عام يمكن القول من عرض انعكاسات التحولات الاجتماعية والاقتصادية منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن على المجتمع المصري ككل بصفة عامة وعلى الأسرة بصفة خاصة، أن هذه التغيرات قد أصابت النسيج الاجتماعي لكل من المجتمع والأسرة بشكل خطير، حيث نتج عنها تغير القيم الاجتماعية والثقافية. وكذلك تغير الأدوار والعلاقات داخل نطاق الأسرة بشكل كان يحتم ظهور بعض السلوكيات والصراعات والخلافات الحادة بين الزوجين خاصة في الأسر حديثة الزواج اتفاقاً مع الفكرة القائلة بأن كل تغير في المجتمع أو في الأسرة لابد وأن تصحبه مشكلات، وأن حدة هذه المشكلات تزداد بزيادة سرعة هذا التغير.

obeikandl.com